المرأة والتنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتوره / معوزه غباش

مدرس علم الاجتماع بجامعة الامارات العربية المتحدة

مشكلة الدراسة واهدافها : -

شاركت المراة منذ القدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع الامارات العربية المتحدة، واليوم تعاود الظهور على خريطة العمل التنموي، ولكن بصور جديدة وبمعدلات انتاج مختلفة، فهل تعد هذه الادوار، وهذه المشاركات استكمالا لادوارها التاريخية، ام استحداثاً لادوار لم تخضها من قبل؟

تتوجه هذه الدراسة نحو البحث عن الأدوار المتاحة للمراة في التنمية في مجتمع الامارات متلمسة الصورة الحقيقية لهذه الأدوار على كافة المستويات . نبدأ بالمستوى الاقتصادي فنبحث عن دور المراة ومشاركتها في سوق العمل الحكومي والخاص، وعلى المستوى الاجتماعي ونبحث عن ادوارها في التنشئة الاجتماعية، وإدارة شؤون المنزل، ورعاية افراد الأسرة. ثم على المستوى الثقافي من خلال نشاطها في المؤسسات الثقافية والخيرية والنسائية والنفع العام، وفي حالة تقصي هذه الأدوار سنتبنى اسلوبا تقويميا لها، بحيث نصل الى حجم هذه المساهمة، وحدودها ومدى عطائها لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، والمعوقات التي تعترض هذه المشاركات،

للكشف عن الأدوار التنموية المتاحة للمراة في دولة الامارات يتوجب علينا البدء بالحديث عن دولة الامارات وانجازات عملية التنمية الشاملة فيها كدولة وكمجتمع إنساني. والتركيز على هذه الانجازات يحقق لنا هدف التاكيد على اننا اذا كنا امام دولة سياسية جديدة من حيث النشاة والتكوين فإننا ايضاً أمام مجتمع انساني عريق من حيث التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وبذلك نستهل دراستنا بطرح تساؤل رئيسي مؤداه هل استطاعت هذه الدولة الجديدة أن تربط بين هذا التاريخ الاجتماعي وبين التوجهات او الاستراتيجيات العامة لمشروعها التنموي ؟

ان تناول قضية التنمية ونحن في عقد التسعينات يختلف تماماً عما كان يقال في السبعينات عقب ولاده الدولة، وإرهاصة التشكل الجديد للمجتمع الانساني فيه، ففي السبعينات كنا جميعا نعيش حالة الميلاد بكل متاعبها ومحاذيرها وكنا نولد في ظل متغيرات دولية وعربية جديدة، منها مرحلة انحسار الاستعمار، وبناء الدولة الحديثة، فكنا في ذلك الوقت نبحث عن مكان لنا على خارطة عالم جديد يتشكل .

فبريطانيا كانت تنسحب وحزب العمل يضغط على حكومته لتوفير مناخ سياسي جديد لمنطقة الخليج، وقوميه قادمة من أعماق مصر وسوريا والعراق تقول لنا كلمة جديدة اننا عرب

ولنا تاريخ طويلاً في صفحات الزمان افترات طويلة، وعلينا أن نترجم هذه الكلمات في تحرك سياسي موحد، وتغييرات داخلية سياسية واقتصادية، تتمثل في حكومات تتولد وتتكون، ونفط يستخرج كمارد من الأعماق ليثير أو ليسهم في تغيير وجه تلك الحضارة البسيطة بقيمها التي لا شك كانت جميلة .

في عقد السبعينات إذاً كنا نولد من جديد وكنا نختار طريقا نسير فيه فكان عام ١٩٧١م بمثابة نقطة تحول في تاريخ الامارات بإعتباره الخط الفاصل بين مرحلتين هامتين في حياة شعب الامارات، فنقطة التحول السياسية هي إعلان دولة الاتحاد للإمارات السبع" ابوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة ، أما نقطة التحول الاقتصادية فلقد سبقت التحول السياسي بعشر سنوات وذلك بظهور النفط في ابوظبي ودبي في الستينات من هذا القرن ويعد ظهور النفط هو المؤشر الإقتصادي الجديد الذي غيّر من معالم مجتمع الإمارات العربية المتحدة.

واذا كنا في هذه الدراسة بصدد البحث عن أدوار المرأة المتاحة لها للمساهمة في التنمية فإننا نتناول هذه القضية من خلال الموضوعات التالية:-

١) مجتمع الامارات، نظرة عامة .
٢) مشكلة الدراسة وأهدافها .
٣) مفاهيم الدراسة وتوجهاتها النظرية .
٤) نماذج التنمية في دولة الامارات .
٥) الأدوار المتاحةومشاركة المرأة الحضرية في التنمية بدولة الامارات .
أ - مشاركة المرأة في سوق العمل : المحددات والمؤشرات .
ب - المرأة في الوظيفة العامة .
٦) المرأة الحضرية وأدوارها الأسرية .
٧) المرأة الحضرية وأدوارها الثقافية.
٨) المرأة الريفية وأدوارها الأسرية والإجتماعية.
٩) الخاتمة.

مجتمع الإمارات نظرة عامة :-

تقع دولة الامارات العربية المتحدة في منطقة صحراوية (رملية وجبلية) على الجانب الجنوبي الغربي لقارة اسيا كشريط يقع جنوب غربي الخليج العربي، وتبلغ مساحتها ٨٥ الف كيلو متراً مربعاً، ومناخ دولة الامارات حار رطب صيفًا تصل النهاية العظمى لدرجة الحرارة فيه الى ٤٧ مئوية، وبارد شتاءً تصل النهاية الصغرى في بعض مناطقه الى ٤٫٨ مئوية، ويصل متوسط الرطوبة السنوي الى حوالي ٧٠٪ والمطر نادر الا القليل منه في الشتاء والربيع، ومن ثم فلا وجود للمياه الجارية الا القليل منها الذي يوجد في بعض المسيلات على جوانب الجبال، وتفتقر بيئة دولة الامارات الى غطاء نباتي طبيعي فيما عدا بعض الأنواع العشبية والشجرية المتفرقة في بعض البقاع الرملية والأودية الجبلية، وتعيش في دولة الامارات انواع من الحيوانات باعداد قليلة كالماعز والأغنام والجمال وأنواع أخرى من الحيوانات والطيور(١) ويتصف اقتصاد دولة الامارات في مرحلة ما قبل البترول بانه اقتصاد فقير وبسيط يعتمد اعتمادا كبيرا على الأساليب الانتاجية التقليدية .

ان مثل هذا الاقتصاد كان أقرب في خصائصه الى الاقتصاد المعيشي الذي لا يوجد فيه فائض اقتصادي فقد كان الناس يعملون من أجل استمرار الحياة، ولذلك فقد كان المجتمع يتسم بالسمات التقليدية مثل سيطرة العلاقات القبلية، والسلطة الأبوية، والخضوع لسلطان العادات والتقاليد وتدني وضع المرأة، وعدم الخضوع التام لسلطة مركزيه واحدة (٢) ولقد تغير هذا النمط الاقتصادي تغيرا كبيرا على اثر اكتشاف النفط في نهاية خمسينات هذا القرن، ولكن اكتشاف النفط لم يجمع الامارات المتفرقة على الساحل والتي كانت تعاني ضعفاً سياسياً ظاهراً، ولذلك فاننا نعتبر أن عملية التنمية الحقيقية في دولة الامارات قد بدأت مع قيام الاتحاد في عام ١٩٧١ م .

والمحقق أن قيام دولة الاتحاد لم تكن تعني لدى مؤسسيها انشاء كيان سياسي واحد فحسب، بل كان يعني بالنسبة لهم توفير الظروف لتحقيق مستويات افضل من التنمية، ولذلك نجد أن دستور الاتحاد يتحدث عن " تحقيق المساواه والعدالة وتوفير الأمن والطمانينه وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين " وأن " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن " وأن المجتمع " يشمل برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصّر وغيرهم من الاشخاص العاجزين عن رعاية انفسهم لسبب من الأسباب كالمرض او العجز أو الشيخوخة أو البطالة الاجبارية " وأن التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع، وهو الزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل

مراحله داخل الاتحاد" وان المجتمع" يكفل للمواطنين الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والاوبئة" وان المجتمع يقدر" العمل كركن اساسي من اركان تقدمه ويعمل على توفيره للمواطنين وتاهيلهم له، ويهيء الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح ارباب العمل" (٣)

ان هذه النصوص من الدستور توضح أن مهمة قيام الاتحاد كانت اكبر من مجرد خلق كيان سياسي، بل هي اوسع من ذلك، انها محاولة لخلق الاطارين التنظيمي والقانوني لدولة تستطيع أن تنطلق في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفاهية الانسان، ولعل هذا هو السبب في أن حركة التنمية الحقيقية في الامارات لم تبدأ مع اكتشاف البترول ولكن بعد قيام الاتحاد عام ١٩٧١م ومن هذا التاريخ يتم التاريخ الحقيقي للتنمية في دولة الامارات .

نستطيع بداية أن نقول ان النفط بظهوره غير من وجه تاريخ دولة الامارات، واستطاع أن يترك أثرين متضادين على المجتمع، الأثر الأول انه بجانب عوامل اخرى استطاع أن يعجل بحركة التغيير في النظام الإقتصادي، أما الأثر الثاني فهو تعطيل التغير في الانساق الأخرى كالنسق الاجتماعي/ الأسري على وجه الخصوص، والنسق الثقافي. وبعبارة أخرى، فإن التغيير لم يحدث للإنسان بشكل منتظم ومتزامن مما خلف وراءه العديد من الظواهر والمشكلات. كان اهمها تزعزع موقف المرأة من عملية التنمية مما سيتضح من خلال هذه الدراسة.

ان تعجيل البترول للنسق الاقتصادي وتحويله من نسق تقليدي الى نسق حديث يعني التحول من اقتصاد بسيط يبلغ دخل الفرد فيه مستوى شديد الانخفاض (نسبة الى معدل الدخل حاليا) اذ لم يتجاوز ٢١ دولارا طبقا لتقديرات تمت في الستينات. الى جانب إنخفاض المدخرات السنوية، وانعدام معدل النمو تقريبا ، فيما عدا بعض التجارة والملاحة في إمارة دبي كما كان هناك إعتماد مطرد على استيراد وسائل الانتاج أو رأس المال العيني والسلع الاستهلاكية، بجانب انتاج محلي لبعض السلع من المواد الغذائية المعتمدة على التمور، وبعض الفواكه، هذا بجانب تفشي الأمية، وإفتقار الامارات السبع الى القواعد الاقتصادية والخدمات الكافية، ومحدودية سوق العمل، والإعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو استخراج اللؤلؤ وصيد السمك بجانب مصادر اخرى محدودة الانتاج كالزراعة والرعي والملاحة .

من ذلك الواقع الاجتماعي السياسي الاقتصادي البسيط الى حركة اقلاع نحو تشكل جديد ونظام اقتصادي حديث و دولة ذات ثراء، ومكانة دولية متميزة .

ان خطة التنمية التي بادرت الى تنفيذها دولة الامارات ارتكزت على مصدر وحيد للدخل وهو النفط ، مما خلق جزءا من عدم الاستقرار، وبالتالي اصبح التفكير الجديد نتيجة ذلك نحو تنويع المصادر وتنمية الصناعة والزراعة والحرف التقليدية، والتجارة والسياحة مع ارتكاز ذلك كله على نظام السوق المفتوح .

بادر النفط اذاً بتعجيل النمو الاقتصادي، ولكنه في الوقت نفسه استطاع تعطيل الانساق الاخرى عن مسايرة التغير بنفس سرعته ، فماذا نعني بالدور التعطيلي هذا ؟ انه اعاقة نمو وتطور الانسان في المجالات الاخرى المرتبطة بالنسق الاقتصادي، فلقد واجه النفط قوة النسق القرابي والقبيلي المتجذر في بناء مجتمع الخليج العربي بشكل عام، والامارات على وجه الخصوص، فلم يستطع اختراق هذا النسق أو الالتفاف حوله أو إخضاعه له ، لذلك ادى دوره إلى تحديث الحياة العامة للمجتمع، ولكنه لم يخضع النسق الاجتماعي الى تلك الدرجة للتغير الاقتصادي.

فاذا اعتمدنا على رأي كل من " جوزيف هايمس " الذي يرى ان التغير الاجتماعي والثقافي يجب أن ينظر اليه كوحدة واحدة وليس كاجزاء، أي على شكل سلسلة أعمال مترابطة من الابتكار الثقافي تنتشر من نقطة الى اخرى ومن فترة زمنية الى أخرى " .(٤)

كذلك ما يراه " محمد جسوس " من أن جوهر الحياة الاجتماعية في كل مكان يتضمن التغير المستمر، واذا كانت هناك نظرية اجتماعية حقيقية ، فعليها أن تتضمن تفسيرا وتحليلا لما يحدث من تغيرات متكررة دائمة أو مؤقتة أو عابرة وتشخيص أسباب حدوثها، سواء كانت اسباب إجتماعية أو غير إجتماعية، ثابتة أو متغيرة وخلاف ذلك لا يمكن اعتبارها نظرية اجتماعية .(٥)

استطاع النفط إذاً ان يكون عاملا مهماً للتحديث في مجتمع الامارات، وترك العديد من المؤشرات نذكرها فيما يلي :-

اولاً : مؤشرات التغيير على النسق الإقتصادي:-

١) تمويل برامج التنمية وتنفيذ العديد من المشاريع العمرانية والخدمات المدنية .

٢) ظهور التضخم المالي ونمو معدل الانفاق والاستهلاك المظهري الخاص والحكومي ، مما ادى الى اتساع سوق العمل وتنشيط حركة التجارة والاستيراد واعادة التصدير ، وهذا بدوره ادى الى اندثار الحرف التقليدية لانها بسلعها وخدماتها لم تعد تتلاءم مع متطلبات السوق .

٣) خلق المراكز الحضرية .

٤) ادى الى استصلاح الأراضي المجاورة للمدن الجديدة لسد حاجة السكان .

٥) إنماء البيئة الريفية .(٦)

ثانياً : مؤشرات التحديث التي نلاحظها في مجتمع الدراسة فتتمثل فيما يلي :-

١) تحول البنية الاجتماعية من الوحدة القبلية الى الوحدة المحلية (الجيره) .

٢) تعايش النظام البيروقراطي مع النظام القبلي في ادارة المؤسسات الرسمية .

٣) خروج المراة للعمل خارج الدار في مؤسسات رسمية .

٤) الانتقال من السلطة المغلقة الى المشاركة في السلطة عبر الوظائف الحكومية العليا

٥) نظام تعليمي حديث، ووسائل اعلام متطوره .

٦) اهتمام الصحافة بقضايا المراة وترويج القيم الاستهلاكية .

٧) اختزال نمط الاسرة من الممتدة الى الاسرة النووية .

٨) تحول نمط الزواج من الداخل (من الاقارب) الى الخارج (الاباعد والغرباء) .

٩) تزايد عدد منظمات العمل التطوعي .

١٠) التعددية السكانية .

مفاهيم الدراسة وتوجهاتها النظرية:-

ان سياق البحث النظري لهذه الدراسة يتطلب العودة لمناقشة بعض الاتجاهات والمفاهيم النظرية المرتبطة، بالتقدم والتطور ثم التنمية بمفهومها الكلاسيكي والحديث الذي تتبناه الأمم المتحدة .

من علماء الاجتماع الكلاسيكيين الذين تناولوا مفهوم التقدم نجد " كوندرسيه " الفرنسي " و" فيكو " الايطالي ومن قبلهم " ابن خلدون " الذين تحدثوا عن مفهوم التقدم والمراحل التي يمر بها كل مجتمع للوصول الى هذه المرحلة، ثم ظهرت بعد ذلك آراء التطوريين امثال " سبنسر، وماركس " و" ليزلي هوايت " ثم فكرة الثنائيات التي تنعكس في آراء كل من " دور كايم " وفكرة التضامن الآلي " العضوي " و" هوارد بيكر " عن المقدس والعلماني "وتونيز" عن (المجتمع المحلي والمجتمع العام) وآراء "ماكس فيبر" عن السلطة بانواعها الثلاثة وأخيرا " روبرت رد فيلد " عن المجتمع الحضري والمجتمع القروي(٧).

يرى شاريسون أن اهتمام علماء الاجتماع بموضوع " التنمية " تتمثل في بروز العديد من الآراء التي تعكسها بعض الاتجاهات النظرية والتي من أهمها :

- اتجاه نظرية التحديث Modernization theory
- اتجاه نظرية التبعية Dependency theory
- اتجاه نظرية النسق العالمي World system theory

وتجدر الاشارة الى أن أصحاب الاتجاه الأول أي اتجاه التحديث قد سبقهم آخرون، منهم التطوريون والانتشاريون، ثم جاء بعدهم الوظيفيون الذين تاثروا باراء تالكوت بارسونز Parsons عن الوظيفية عامة، وعن متغيرات النمط Pattern Variables خاصة. و من اهم الممثلين لاتجاه نظرية التحديث عديدون، نذكر منهم ر. أوهلن R.Ohlien، دانيل لرنر D.Lerner، وسملسر N. Smelser، وبرت هوسليتز B.Hoselitz، وايز نشتات Eisenstadt .

ويرى البعض أن التوجهات النظرية للوظيفيين قد اتخذت من المجتمع "ككل" وحدة اساسية للتحليل، وقد أغفلت تاثير العوامل الخارجية على التغييرات البنائية، ولذا جاءت نظرية التبعية، التي تركز على هذه العوامل، كرد فعل تجاه بعض أصحاب نظرية التحديث. ومن الممثلين لنظرية التبعية نذكر فرانك FRANK وسمير أمين S. AMIN

و في حوارنا حول هذا التحديث ننطلق من رأي سملسر " حول التنمية الاقتصادية التي يرى انها ليست عملية بسيطة وانها تؤدى في ظل أربع عمليات مرتبطة بعضها ببعض، هي:

(١) مجال التكنولوجيا ويعني التحول من مجتمع يعتمد على الأساليب البسيطة، والتقليدية الى استخدام المعرفة العلمية بواسطة التكنولوجيا .

(٢) مجال الزراعة، ويعني التحول من الزراعة المحدودة التي تساعد على مجرد البقاء للانسان، إلى الزراعة المعتمدة على الانتاج للسلع الزراعية، والتخصص في محاصيل تدر ربحا كبيرا، بجانب استخدام عمالة زراعية بالأجر.

(٣) مجال الصناعة، حيث ينتقل المجتمع النامي من استخدام القوة البشرية والحيوانية الى التصنيع التام.

(٤) المجال البيئي، ويقصد سملسر هنا الانتقال من المزرعة والقرية الى التجمعات والمراكز الحضرية(٨)

من ناحية أخرى، يرى سملسر أن مصطلح التحديث على الرغم من أنه يرتبط بمفهوم التنمية، فهو أكثر شمولا من حيث نطاقه، اذ يشير الى أن التغييرات التقنية والاقتصادية والبيئية تنتشر عبر البناء الثقافي والاجتماعي باكمله، ففي أي دولة ناشئة حسبما يرى سملسر يمكننا أن نتوقع تغييرات عميقة في المجالات التالية :.

١) في المجال السياسي، حيث تتراجع نظم السلطة البسيطة للقرية أو القبيلة، وتفسح المجال امام نظم الانتخابات والأحزاب السياسية والتمثيل السياسي ودواوين الادارة المدنية .

٢) في المجال التعليمي، حيث يسعى المجتمع جاهدا الى تقليل نسبة الأمية وزيادة المهارات الانتاجية من الناحية الاقتصادية .

٣) في المجال العائلي، حيث تفقد صلات القرابة الواسعة انتشارها .

٤) في المجال الطبقي، حيث تؤدي التحولات الاجتماعية والجغرافية الى التخفيض من حدة النظم الطبقية الجامدة، وعلاوة على ذلك فان هذه التغييرات المختلفة تبدأ في أوقات مختلفة وتسير بمعدلات مختلفة في أي دولة نامية .(٩)

ومن المحاولات الأخرى التي أشارت إلى مفاهيم التنمية والتقدم نجد مجموعة من الإتجاهات اهمها:

١) اتجاه النماذج والمؤشرات ٢) الاتجاه التطوري المحدث .

٣) الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي . ٤) اتجاه المكانه الدولية . ٥) الإتجاه الانتشاري (١٠)

ورغم صعوبة تحديد الاهتمامات الاساسية لتلك الإتجاهات النظرية المختلفة، إلا انه بالامكان صياغة اربعة تساؤلات يحاول العلماء المحدثون تقديم الاجابة عليها وهي :-

١) ما هي الأسباب الكامنه وراء ظاهرتي التخلف والتنمية؟ ولماذا استطاعت مجتمعات معينة أن تنمو بشكل أسرع من مجتمعات أخرى؟

٢) ما هي الاتجاهات التي تتخذها عملية التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي؟

٣) الى أي مدى تتطلب التنمية الاقتصادية حدوث تحول اجتماعي - ثقافي؟

٤) كيف تستجيب الدول النامية للمؤثرات المختلفة التي تتلقاها من المجتمع الدولي؟ (١١)

كما يمكن القول بأن هناك أربعة افتراضات اساسية تكاد تستند اليها أغلب نظريات تنمية العالم الثالث (١٢)

الأول : أن التنمية تعني التقدم نحو أهداف معينة محددة بوضوح، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة، وتختلف مسميات هذه الدول باختلاف الدارسين، فهي عند البعض دول " حديثة " وعند البعض الآخر دول " صناعية.

الثاني : ان الدول المتخلفه سوف تتقدم نحو نموذج الدول المتقدمة، حالما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية .

استمارة بحث
عن الأطفال المعوقين بالقرية المصرية
" دراسة بقرية خورشيد "

• البيانات الواردة بهذه الإستمارة لن تستخدم إلا للأهداف العلمية ومكفول لها كامل السرية

التنمية البشرية :

التنمية البشرية وعوائدها هي تلك التي تبدأ بما يصنعه البشر، وتنتهي بما يعود على البشر، حيث المعيار الأول والأخير في تقييم تلك الجهود التنموية هو ما يحدث للإنسان في مستوى معيشته ونوعية حياته وعلاقاته وحركته في مجتمعه . وتتشعب الآراء والأفكار في تشخيص التنمية البشرية ويؤكد (حامد عمار) (١٥) على أهمية ارتباطها بإشباع حاجات الانسان من الغذاء والكساء والصحة والتعليم والعمل والترويح وتكوين الأسرة والمشاركة في مسيرة المجتمع، وفي الاستمتاع بالحقوق الانسانية والطمأنينة على الحاضر والمستقبل وفي اتاحة الفرصة لحرية التعبير والتنظيم والتأثير، اي توفير ما يؤدى الى الوفاء بمجمل احتياجاته.

ويتضح هذا المفهوم للتنمية البشرية فيما إستحدثته دراسات الأمم المتحدة من مفاهيم جديدة للتنمية نتناولها فيما يلي :-

التنمية بالمشاركة :

تنطلق المفاهيم الحديثة للتنمية من مرتكزات جديده أولها المشاركة الشعبية ؛ أي مشاركة الشعب بجميع فئاته وطوائفه في عملية صنع القرار السياسي وامتلاك القدره على توجيه القرارات الخاصة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد ارتكزت استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية الشاملة لدول العالم، بشكل رئيسي، على فكرة المشاركة الشعبية بانواعها المتعددة، كالمشاركة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية.

التنمية المستدامه :

تؤكد التشريعات الدولية في المرحلة الراهنة على أهمية بذل الجهود لوضع برامج التنمية المستدامه والتي اصبحت ترتبط بشكل رئيسي بالمرأة، لتمكينها من الحصول على قدرات جيده واستقلالها، وتحسين مركزها السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والصحي؛ اذ يعتبر ذلك هدفاً بالغ الأهمية في حد ذاته، وهو فضلاً عن ذلك أمر اساسي لتحقيق التنمية المستدامه، ومشاركة المرأة والرجل المشاركة الكاملة بينهما في مشروع التنمية اصبح امراً مطلوباً على صعيدي الانتاج والانجاب، بما في ذلك تقاسم المسؤولية المتعلقة برعاية الطفل وتربيته والحفاظ على الأسرة . فالتنمية المستدامه اصبحت خطة مستقبلية للمجتمعات عموما، وخاصة في العالم الثالث، وتعني ضمان الاستمرارية على الأمد الطويل في الانتاج والاستهلاك، فيما يتصل بجميع الانشطة الاقتصادية بما في ذلك الصناعة، والطاقة والزراعة، ومصائد الاسماك، والنقل والسياحة، والهياكل الاساسيه من أجل الوصول باستخدام الموارد السليمه علميا الى الحد

الأمثل، ولتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لكل السكان، ينبغي ان تعمل الحكومات على الحد من الانماط التنموية غير المستدامه للانتاج والاستهلاك، والقضاء عليها وتشجيع السياسات السكانية الملائمة. لقد فطن العالم اخيرا الى أن نجاح برامج التنمية المتواصلة والمستدامة مشروط بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمراة في المجتمع، فتقدم المجتمعات مرتبط ارتباطا وثيقا بتقدم المراة وقدرتها على المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبتعزيز دورها في المجتمع والقضاء على كافة اشكال التمييز ضدها.(١٠)

شروط التنمية بالمشاركة والتنمية المستدامه :

- الحق في التنمية هو حق من حقوق الانسان وان الانسان هو محور التنمية.
- ان معدل السكان ومعدل نموهم عنصران من العناصر التي تؤثر على التوازن بين السكان والتنمية، ولكنه ليس العنصر الوحيد؛ فمعدلات الاستهلاك ايضا تؤثر تاثيرا مباشرا على عملية ادارة الموارد الطبيعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنظومة البيئيه .

- ان الأهداف والسياسات السكانية جزءٌ لا يتجزا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لجميع الأفراد .

- أهمية التمويل لبرامج التنمية الاجتماعية والبشرية وتوفير هذا التمويل بشكل دائم .

- مشاركة المراة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة هدف في حد ذاته، كما أنه شرط اساسي للنجاح في تحقيق أهداف التنمية، ولذلك هناك ضرورة لان تتمتع المراة بكافة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإزالة كافة اشكال التمييز ضدها .

- ضرورة ان توقع دولتنا على الاتفاقيات الدولية لإزالة كافة اشكال التمييز ضد المراة واتخاذ ما يلزم لتنفيذ احكامها سواء من خلال القانون او عن طريق المناهج التعليمية ووسائل الاعلام .

- أهمية حشد الجهود الحكومية وغير الحكومية لمحو أمية المراة، مع توسيع مفهوم محو الأمية ليشمل محو الأمية الثقافية والصحية والقانونية والسياسية والأمية التكنولوجية على وجه الخصوص .

- ان تعليم المراة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي هو ضرورة لتمكينها من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات، وقيامها باداء نشاطاتها المتعددة والمتكاملة كام وكمواطنة منتجة.

النساء على الرجال، بالذات فى أعقاب الحروب الكبرى، التى كانت تأتى على أعداد كبيرة من الشباب والرجال.

وأغلب الظن أن حرص هؤلاء العلماء على إثبات هذا المفهوم، هو الذى أوقعهم فى بعض الأحيان فى عدد من الأخطاء، وهو أمر طبيعى ووارد بالقياس لظروف العصر وإمكاناته المتاحة، ولكن البعض فسر ذلك على أنها مغالطات، فقادت إلى الإعتقاد بأنهم كانوا يطوعون معلوماتهم فى طب النساء لخدمة هذا الهدف، والأمثلة على ذلك كثيرة، أنتقى منها مثلا رأى أرسطو فيما يخص عدد الثنايا الموجودة فى جمجمة الرجل، التى تفوق مثيلاتها لدى المرأة، وذلك على إعتبار أن مخ الرجل أكبر حجما من مخ المرأة، ولذلك فهو فى حاجة إلى مزيد من التهوية التى توفرها تلك الثنايا (٢٧). هذه النظرية التى إستمرت حتى إلى عصرنا الحالى، بالرغم من تغير ظروف العصر والإمكانات المتاحة، حيث ساد الإعتقاد أن رأس الرجل أكبر حجما من رأس المرأة، وبالتالى فحجم مخ الرجل يفوق المرأة، ولذلك فهو يتمتع بذكاء أكثر من المرأة. مع أن الثابت أن عدد الثنايا واحد لدى الجنسين. هذا بالإضافة إلى أن أرسطو كان يهتم فيما يخص التشريح الفسيولوجى للمرأة بالجانب النظرى فقط، دون الممارسة العملية أو التلاحية.

مثال آخر من نفس النوعية يسوقه أرسطو أيضا، عندما يذكر أن الرجل لديه عدد أكبر من الأسنان عن المرأة (٢٨)، حيث يربط بين ذلك وبين طول عمر الرجل، الذى على حد تفسيره، يكون له القدرة على مضغ الطعام مضغا جيدا، ومن ثم تكون قدرته على الهضم أفضل. وهو خطأ من جانب أرسطو لأنه من المعروف أن كل جنس يتمتع بنفس عدد الأسنان على الأقل فى البداية (٢٩).

هذا بالنسبة لبعض الأمثلة الخطأ التى وقع فيها أرسطو، أما بالنسبة للهيبوقراطيين، فمن الممكن أن وقوعهم فى عدد من الأخطاء يرجع إلى أنهم كانوا لايترددون فى الربط بين معلوماتهم عن التشريح الفسيولوجى للحيوانات الثديية والمرأة، بالذات عندما يكان يتعذر وجود مثال بشرى حى لديهم أو طالما لم يتوفر لديهم مايثبت العكس (٣٠).

الطابع التنموي لا يقدر على القيام بها سوى المرأة مثل: الأعمال الادارية والتنظيمية والطبية والتعليمية.

- ان عوائد برامج التنمية تعود الى العناصر البشرية وخاصة المرأة، وللاستفاده من هذه العوائد لا بد من التوعية باهمية تلك البرامج، وحث المرأة على المشاركة فيها والمتابعة لها، واشعارها بانها جزء لا يتجزأ من تلك البرامج (خاصة الصحية والتعليمية والاقتصادية).

ومع الاقرار باهمية تلك الأدوار التي يمكن ان تقوم بها المرأة في عملية التنمية، فان السؤال المطروح هو: ما مدى مساهمة المرأة في مجتمع الامارات في العملية التنموية؟ وما مدى فاعلية الأدوار التي قامت بادائها؟ والأهم - والمرتبط بذلك ايضا الضرورات البنائية المختلفة التي حتمت، بل وتحتم في المستقبل، مشاركة المرأة في تنفيذ العديد من البرامج التنموية، هذا ما سنعالجه في الصفحات القادمة من خلال عرضنا لنماذج التنمية في دولة الإمارات، ومن ثم ننطلق لمناقشة الأدوار المتاحة للمرأة في هذه النماذج.

٢ - نماذج التنمية في دولة الامارات :- Models of development in U.A.E.

تمثل التجربة التنموية لدولة الامارات العربية المتحدة نموذجا للتنمية التي توازن بين التحرر الاقتصادي وبين الدور التحديثي للدولة، فالتحرر الاقتصادي يحقق للمجتمع انطلاقة اقتصادية، كما يسمح لرأس المال بالحركة في الداخل والخارج، كما يسمح ايضا بحرية الاستثمار وخلق مناخ للثقة تنمو من خلاله المدخرات من الداخل، وتنمو من خلاله ايضا روح المبادره الاقتصادية والمغامرة في عمليات الاستثمار، اما الدور التحديثي للدولة فإنه يعمل على ضبط عملية التحرر الاقتصادي ويضع الصياغات القانونية لها من ناحية، كما يقوم بدور فعال في إرساء دعائم البنية الاقتصادية وبناء الهياكل الاقتصادية الضرورية وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تحقق رفاهية الشعب من ناحية أخرى.(١٢)

ان هذا التوازن بين تحرير الاقتصاد والدور التحديثي للدولة كان سمه "بارزه" في تجربة التنمية في الامارات منذ أن بدأت عام ١٩٧١م (تاريخ قيام الإتحاد بين الامارات المختلفة) وحتى الآن، ومع ذلك فان المتتبع لتجربة التنمية منذ بدايتها وحتى الآن يكتشف وجود تباينات في المراحل التي مرت بها هذه التجربة. ففي المرحلة الأولى لهذه التجربة ظهر تاكيد واضح على الجوانب الاقتصادية: رفع مستوى الدخل الفردي، وبناء الهياكل الاقتصادية والبنية الاساسية وتوفير الحاجات الاستهلاكية الضرورية للسكان، وقد إمتدت هذه المرحلة منذ عام ١٩٧١م وحتى عام ١٩٨٠ تقريبا، اما المرحلة الثانية والتي بدأت منذ عام ١٩٨٠م (أو قبل ذلك بقليل)

وحتى الآن فقد تميزت بمحاولة إيجاد توازن بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والإنسانية، وهذا التقسيم لا يعني بحال ان الجوانب الاجتماعية والانسانية لم تكن موجوده في المرحلة الأولى، ولكن يعني أن الأهمية النسبية للمتغيرات التنموية التي كان يتم التركيز عليها قد اختلفت هنا وهناك، وقد كان هذا أمراً منطقياً في ضوء الظروف التي كانت تعيشها دولة الامارات قبل اكتشاف النفط حيث الاقتصاد التقليدي الذي كان يتطلب جهدا كبيرا لتحديثه وبناء هياكله .

(ولقد بدأت المرحلة الأولى من تجربة التنمية في عام ١٩٧١م وامتدت حتى عام ١٩٨٠م، ولقد جاء في أولويات الوثيقة الخاصة بأهداف التنمية والصادره عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٤م أن التنمية تتم (على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل وعلى مستوى الامارات، ويتم النمو الاجتماعي المتوازن جنباً الى جنب مع التنمية الاقتصادية ليتوافر في كل الأحوال مستوى حضاري واحد في كل الامارات " كما اكدت الوثيقة على أن الانسان هو غاية التنمية وأن الخدمات الاجتماعية هي حق له وأن رفاهية المجتمع والأجيال القادمة هي هدف أساسي للتنمية، ورغم هذا التاكيد على التوازن بين السياسات، الا ان الواقع قد كشف عن اهتمام واضح في هذه المرحلة بالجوانب الاقتصادية الهيكلية بحيث توضع قاعدة متينة يستطيع الاقتصاد الوطني أن ينطلق عليها بعد ذلك) .لقد قامت السياسة التنموية في هذه المرحلة على ثلاثة محاور : (١٨)

١ . استكمال اجهزة الدولة الاتحادية والتوسع في التنظيمات الحكومية للإمارات.

٢ .توجيه الاستثمارات الى القطاعات الأخرى غير النفطيه لكي لا يكون النفط هو المصدر الوحيد للدخل القومي .

٣ . تطوير البنية الاساسية وتوفير الخدمات الضرورية للسكان .

ولقد عكست هذه الفترة تكاتف الجهود الحكومية الاتحادية والاقليمية مع جهود قطاع الأعمال الحكومية وقطاع الأعمال الخاص، قد نفذت الحكومة المشروعات الكبرى في قطاع النقل والمواصلات والإسكان كما قدمت خدمات الصحة والتعليم كما عملت على رفع مستوى الأجور وتقديم المنح والاعانات الاجتماعية لمن يحتاجها، ولذلك قد فاقت الاستثمارات الحكومية نظيرتها في قطاع الأعمال الخاص (٣٨٤٨ مليون درهماً في مقابل ٨٢١١ مليون درهم بالأسعار الجارية عام ١٩٧٥م، وزادت هذه الأرقام زيادة ملحوظة عام ١٩٨٠ حيث كانت ١٢٤٥٤ مليون درهماً في مقابل ١٧٠١٧ مليون درهم عام ١٩٨٠م بمعدل زيادة قدره ٥ر٢٦٪ بالنسبة للاستثمارات الحكومية في مقابل ٦ر١٦٪ بالنسبة لاستثمارات قطاع الأعمال (١٩)

ولقد بدأت المرحلة الثانية في تجربة التنمية في دولة الامارات بعد عام ١٩٨٠م، ورغم أن توازن القائم بين الحرية الاقتصادية لقطاع الأعمال الخاص والأنشطة التحديثية للحكومة قد ستمر قائما كسمة اساسية حاكمة لتجربة التنمية في دولة الامارات، إلا ان حقبة الثمانينات قد سمت بسمات خاصة جوّدت من التجربة التنموية وميزتها عن المرحلة السابقة عليها، ومن أهم مات نموذج التنمية في هذه الفترة :

) الاتجاه نحو التنمية الانتاجية بتنمية قطاعات الانتاج خارج قطاع النفط خاصة قطاع الزراعة والصناعة.

) الاتجاه نحو تدعيم الخدمات التي تقدم للسكان من حيث حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها الدولة .

) الاتجاه نحو التخطيط حيث شرعت الدولة في تنفيذ مشروع خطط خمسية بدأت بالخطة الأولى في عام ١٩٨١م (رغم أن وزارة التخطيط قد انشئت عام ١٩٧٢م) .

) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية حيث جاء في مذكرة وزارة التخطيط بشأن مشروع الخطة الخمسية الأولى .

"العمل على تصحيح الخلل في التوازن السكاني والموارد البشرية في الدولة يتصدر أهداف خطة الخمسية الأولى، ويتطلب تحولا اساسيا في مضمون وأساليب التخطيط التنموي في ولة والذي من شأنه إعادة التوازن والترابط بين جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ى حد سواء، وهذا يتطلب التركيز على تنمية الموارد البشرية كمحور اساسي للتخطيط ام"(١٣) وبناء على ذلك يمكن القول ان جهود التنمية في هذه المرحلة قد اندفعت نحو الإهتمام جوانب الاجتماعية والبشرية، والتركيز على خلق اليات عمل mechanisms جديده في جال الانتاجي والبشري .

وتعكس المؤشرات التنموية هذا الاتجاه، فمن الناحية الاقتصادية ظهر نمو واضح في لماعي الزراعة والصناعة، ففي المجال الزراعي شجعت الدولة استقرار المواطنين في القرى التي تبا بالكهرباء والمياه، كما قدمت لهم الدعم المالي لعمليات استزراع الأرض، ومدتهم بالبذور لكيماويات، وضمنت لهم تسويق المحاصيل، ولذلك فقد ارتفعت جملة المساحة المزروعة في ولة من ٥ر١٤ الف هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٣ر٣٧ الف هكتار عام ١٩٨٥م الى ٤ر٤٥ الف هكتار ام ١٩٩٠م، وحقق قطاع الصناعة قفزه كبرى خلال هذه الفترة حيث وصل عدد المنشآت قتصادية المدون عنها بيانات " الدليل الصناعي" الصادر عن وزارة المالية والصناعة عام ١٩٠م الى ٥٦٩ منشاة صناعية تعمل في سبع **مجالات صناعية هي** :(٢٠)

١) الصناعات الغذائية. ٢) صناعة الأخشاب. ٣) صناعة الورق.
٤) الصناعات الكيماوية. ٥) الصناعات التعدينية. ٦) صناعة منتجات الخامات غير المعدنية
٧) صناعات تحويلية متفرقة، ولقد أدت هذه السياسات الى تغير الدور الذي تسهم به هذه القطاعات من الدخل القومي.

وعلى الجانب الآخر استمر الدور التحديثي للدولة في تطوير البنية الأساسية والمرافق العامة. وترتب على ذلك ن ارتفع انتاج الكهرباء من حوالي ٧ر١٤١ ١٠ مليون كيلوات /ساعة عام ١٩٨٣م الى ١٧٠٨٠ مليون كيلوات /ساعة عام ١٩٩٠م وبإحصاءات عام ١٩٨٥م وصل انتاج المياه النقية الى ٦ر٥٤ مليار جالون، ووصلت أطوال الطرق ٢٢٠٠٠٠ كم عام ١٩٨٥ وعدد الموانى بطول أرصفة يبلغ ٤٦ كيلو متراً، كما ارتفع عدد الوحدات السكنية التي نفذتها الدولة وتطور اهتمام بنوعية السكن ومدى اتساعه، وتميزت هذه الفترة بإعطاء دفعة قوية للتعليم وتمثل ذلك في الزيادة الملحوظة في عدد المدارس التي ارتفعت من ٥٥١ مدرسة عام ١٩٨٥م بعدد فصول قدرها ٨٨٣٠ فصلاً الى ٧٨٢ مدرسة عام ١٩٩١م بعدد فصول قدرها ١٥ الف فصلاً دراسياً، كما توسعت الدولة في مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، فوصل عدد مراكز محو الأمية الى ١١٥ مركزا تضم ٢١,٠٠٠ الف منتسبًا عام ١٩٨٥م الى ٣٧٠ مركزا تضم ٢٣ر٨ الف منتسباً عام ١٩٩١م وتوجت الجهود التعليمية بإنشاء جامعة الإمارات في العام الدراسي ١٩٧٧م / ١٩٧٨م بمدينة العين وهي تضم الآن ٨ كليات.

وتوسعت ايضا الخدمات الصحية فارتفع عدد المستشفيات من ٢٥ مستشفى عام ١٩٨٤م الى ٢٩ مستشفى عام ١٩٩٠م وازداد عدد مراكز الرعاية الأولية حتى وصل الى ٩٣ مركزا عام ١٩٩٠م وأولت عناية خاصة لصحة التلاميذ حيث وصل عدد مراكز الصحة المدرسية الى ٤٤٩ عام ١٩٩٠م كما وصل عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة الى ٦٦ مركزا من نفس العام.(٢١)

ونستطيع من خلال المقارنة بين المرحلتين اللتين مرت بهما تجربة التنمية في دولة الامارات، وفي ضوء الأرقام المعبره عن كل مرحلة أن نكتشف ان هذه التجربة قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق معدلات عالية من النمو في المجالات المختلفة، وان هذه المعدلات قد مالت مع تقدم تجربة التنمية الى الاهتمام بالخدمات الاجتماعية بحيث تحقق نموا متوازنا بينها وبين الجوانب الاقتصادية، والسؤال المنبثق عن عرضنا لتلك الخطط التنموية يتمثل في مدى نصيب المرأة في تلك المعدلات من النمو من ناحية، ومدى مساهمة المرأة في الإرتفاع أو الانخفاض لتلك المعدلات من ناحية أخرى، هذا ما ستجيب عليه الفقرات التالية والمخصصة لمناقشة أدوار المرأة في التنمية في مجتمع الإمارات.

الأدوار المتاحة ومشاركة المرأة في التنمية بدولة الامارات :

تتحدد الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية في مجالات عديده، نستطيع القاء الضوء على اهمها، الإنخراط في سوق العمل والمشاركة الأسرية والمشاركة الثقافية ثم المشاركة المجتمعية في المساهمة بصياغة السياسات التنموية.

المرأة في الوظيفة العامة : -

قبل استعراض وجود المرأة الاماراتية في سوق العمل نقدم قانون التوظيف الذي أتاح لها الانخراط في هذه السوق .

المرأةوقانون التوظيف : -

تتمتع المرأة بميزات خاصة في قانون التوظيف فهي على الرغم من أنها تتقاضى نفس مرتب الرجل في الوظيفة أو العمل الواحد، فقد راعى المشرع الظروف الخاصة التي تتعرض لها المرأة في حياتها العامة والخاصة ومنحها عدة ميزات أهمها .

مادة (٥١) تمنح الموظفة إجازه خاصة بمرتب لمدة شهر ونصف عند الوضع ولا تحسب هذه الإجازة من اجازتها .

مادة (٥٢) تمنح الموظفة المسلمة التي يتوفى عنها زوجها اجازة خاصة بمرتب كامل ولا تحسب من إجازاتها الأخرى مدة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة وذلك تنفيذا لأحكام الشريعة الإسلامية .

مادة (٥٣) يجوز للوزير المختص منح (الموظف / الموظفة) اجازة بمرتب كامل لمدة لا تتجاوز شهرين اذا اقتضت الظروف أن يرافق (زوجته / زوجها) أو أحد ابنائهما أو احد والديه لعلاج في الخارج .(٣)

مشاركة المرأة في سوق العمل : المحددات والمؤشرات : -

لا شك أن الواقع السكاني يعكس مدى الضرورة الملحة لمشاركة الإناث في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم حتمية وجودها في سوق العمل. ومن ناحية أخرى تنعكس هذه المشاركة على المرأة في معدلات دخول الإناث في سوق العمل التي تتوقف بدورها على عدة عوامل لعل أهمها حجم السكان الإناث في المجتمع، والسياسات التعليمية والتدريبية والعادات والتقاليد الاجتماعية. ونعرض في الفقرات القادمة لهذه العوامل على أن نقدم فيما بعد عرضا مفصلا لحجم المشاركة الفعلية في سوق العمل مدعمين عرضنا بالإحصاءات المتاحة.

اما عن حجم السكان فتشير البيانات السكانية الى أن المرأة في مجتمع الامارات شكلت من الناحية العددية نسبة ٣١٪ زادت الى ٣٥٪ ثم الى حوالي ٤٠٪ من جملة السكان عام ١٩٨٠م، ١٩٨٥م، ١٩٩٠م على التوالي، ومع تزايد هذه النسبة، إلا أن مشاركتهن لا زالت ضئيلة كما سنوضح فيما بعد .

اما عن السياسات التعليمية، فإن الدولة اتاحت الفرصة كاملة ومتكافئة في مجالات التعليم والتدريب لكل من الذكور والإناث، كما كان للطفره الاجتماعية والاقتصادية أثر كبير في تغيير المناخ الاجتماعي في البلاد، والتخلص من كثير من الممارسات القديمة، ومن اهمها الإحجام عن تعليم البنات، فقد أظهرت النتائج الاحصائية عام ١٩٦٨م أن نسبة الأمية في صفوف المرأة في دولة الامارات بلغت ١ر ٩٩٪ وبين النساء في الفئة العمرية ٦١ سنة فاكثر ٤ر٩٩٪ الا أن هذه النسبة قد انخفضت الى ٩٧ر٣٦٪ عام ١٩٨٠ م والى اقل من ٣٠٪ عام ١٩٨٥م ولقد فتحت المدارس ابوابها لتتلقى الاف الطلاب من الجنسين، ويلاحظ أن نسبة الإناث الطالبات في تزايد مستمر فلقد كانت تلك النسبة ٢و٣٩٪ في العام الدراسي ٧٢-١٩٧٣م وإرتفعت الى ٨ر٤٦٪ في العام الدراسي ٨٣ - ١٩٨٤م والى ٩ر٤٨٪ في العام الدراسي ٨٥ - ١٩٨٦م وقد وصلت هذه النسبة اقصى معدلاتها ٥ر٥١ ٪ عام ٩٢ - ١٩٩٣م كذلك فقد اظهرت الإحصاءات أن هناك زيادة في نسبة فصول الاناث المختلفة من٣٦.٣٪ عام ٧٠ . ١٩٧١ إلى ٤٨.٨٪ عام ٩٢ - ١٩٩٣ وزيادة نسبة الفصول المختلطة ٦ر٣ الى ٩ر٦٪ بين العامين المذكورين و زيادة في نسبة مساهمة المرأة (مواطنه ووافدة) في الهيئة التعليمية من ٢٪ الى ٥٩٪ في العامين المذكورين ٩٢ - ١٩٩٣م .

هذا، وقد شكل افتتاح الجامعة بدولة الامارات قفزه نوعية بالنسبة لتعليم المرأة، حيث كانت العادات والتقاليد تحول احيانا دون ارسال الفتيات للتعليم في الجامعات العربية والأجنبية، وقد شيد عام ١٩٨٠م - ١٩٨١م تخرج أول دفعة من طلبة الجامعة اذ بلغ عدد الخريجات ١٩٤ خريجة يمثلن ١ر٤١٪ من إجمالي خريجي تلك السنة،ولقد وصل عدد الخريجات إلى (٦٧٠) خريجة في العام الدراسي أي بنسبة ٣ . ٦٤٪ من مجموع الخريجين.

وفي العام الدراسي ٨٩ - ١٩٩٠م بلغ عدد الملتحقين بالجامعة (١٥٠٠) منهم ٤٥٠ طالبا بنسبة ٣٠٪ و (١٠٥٠) طالبة بنسبة ٧٠٪، والسؤال هنا الى أي مدى أثر التعليم على مشاركة المرأة في سوق العمل ؟ نؤجل الاجابة على ذلك حتى نستكمل بقية العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة في سوق العمل .(٣)

وتعد العوامل الإجتماعية والثقافية من أهم العوامل المحددة لانخراط المرأة في سوق العمل وتتمثل أهم هذه العوامل في الرغبة في الاستقلال وتاكيد الذات واكتساب الخبرات، التأكيد على الحق في العمل، والايمان بعدم وجود التفرقة في العمل بين الذكور والاناث وقناعة المرأة العاملة بانه لا يقع اي ضرر من العمل على المستوى الفردي أو الأسري أو الاجتماعي .

العوامل الثقافية :

لا شك أن العوامل الثقافية المحددة لانخراط المرأة في سوق العمل كثيرة، فهناك من العوامل ما يؤيد عمل المرأة، وهناك ما يعارض عملها فالقيم الاجتماعية مثلا كواحدة من العوامل الثقافية الهامة والمؤثرة في حركة المرأة في سوق العمل تتفاوت في نظرتها تجاه هذه القضية .

وبما اننا نتحدث في هذه الدراسة عن العلاقة بين العوامل الثقافية وعمل المرأة فإننا نركز على القيم المرتبطة بالعمل فقط والملاحظ أن هناك بعدا إجتماعيا وإنسانيا لقيم العمل نعرفها من خلال فهمنا لما يلي :-

١) التوازن والإستقرار العائلي .
٢) التوازن والاستقلال الاقتصادي .
٣) التوازن النفسي للمرأة العاملة .
٤) ان العمل مصدر لكرامة الإنسان .
٥) ان العمل كقيمة إجتماعية وأخلاقية يعتبر العمود الفقري لمجموع القيم الأخرى .
٦) ان الانخراط في العمل المنتج يرفع من وعي المرأة العاملة لمفهوم التنمية والبناء والنهوض بالمجتمع .(٢٥)

ومن العوامل الثقافية الأخرى التي ساهمت الدولة بخلقها لدفع حركة العمل بالنسبة للمرأة المواطنة مجموعة المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تاسست منذ العام ١٩٧١م وأهمها ما يلي :-

١) انشاء الاتحاد النسائي بالدولة .
٢) تنظيم إطار الجمعيات النسائية مع تجميع جهود المرأة .
٣) صدور الدستور المؤقت وإهتمامه باوضاع المرأة .
٤) التمثيل النسائي في المؤتمرات الدولية .

ولقد اهتم دستور الامارات بالمرأة ومن أهم المواد الخاصة بها تلك التي تركز على الجوانب الأساسية بالنسبة لوضع المرأة في المجتمع ومن أهمها :-

١) حقوق المرأة في الاسلام مع حماية الأسرة .
٢) العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات .
٣) كفالة التعليم والرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة .
٤) حق المرأة في العمل والملكية في حدود الشرائع الاسلامية .
٥) حرية التعبير عن الرأي . (٢٠)

من الملاحظ إنه كلما قدمت الدولة تشريعاتها لنهضة المرأة، كلما ظهرت آراء واتجاهات تناهض عمل المرأة، ولعل ذلك يعود الى غلبة العوامل الاجتماعية الدافعة الى عدم انخراط المرأة في سوق العمل. والتي أهمها إرتفاع نسبة الأمية نسبياً، وبروز العادات والتقاليد التي تفضل الزواج المبكر للمرأة بدلا من العمل، كذلك ظهور مشكلات المرأة المتزوجه، والمرأة الأم هذا القطاع من النساء العاملات اللواتي يعانين من مشكلة تربية الأبناء ومن معوقات في ذلك لأن الإعتماد على المربيات الوافدات كان له عميق الأثر على ثقافة الأبناء وسلوكياتهم وبالتالي بروز هذه المشكلات كان دافعا لعودة المرأة للمنزل بدلا من المساهمة في سوق العمل، واذا كان لنا من رأي في هذه القضية، فاننا نرى أن عمل المرأة بالمنزل اذا كان منتجا ومحققا معدلات عالية من الانتاجية وتقدره الدولة ضمن موازينها الاقتصادية فإن ذلك يعد تطورا للمرأة على جميع المستويات .

وفيما يلي نستعرض جوانب مشاركة المرأة في كل من سوق العمل، ونبدأ بإبراز حجم قوة العمل النسائية.

حجم قوة العمل النسائية : -

يعتبر مجال الاستخدام وقوة العمل من أهم المجالات المتصلة بتنمية الموارد البشرية لارتباطها الوثيق بعملية الانتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .. وتتم معرفة مساهمة المرأة في قوة العمل من خلال دراسة خصائص قوة العمل وتوزيعاتها المختلفة، ويتضمن ذلك رصد نسبة عدد المشتغلات بكل قوة العمل وتوزيعهن حسب النشاطات الاقتصادية والمهنية التي يساهمن فيها . و مع بداية الثورة التعليمية عام ١٩٧٥م في مجتمع الامارات وتوقع امكانية تزايد أعداد النساء في القوى العاملة بشكل ملحوظ فان البيانات الاقتصادية تكشف وتوضح عكس هذه التوقعات .. فعلي الرغم من أن الإناث يشكلن ٤٠٪ من جملة السكان في عامي ١٩٨٠م

- ١٩٩٠م إلا انهن لم يشكلن سوى ٤ر٣٪ من جملة قوة العمل عام ١٩٨٠م، ارتفعت الى ٩ر٥٪ عام ١٩٨٥م ثم وصلت الى ٤ر١١٪ عام ١٩٩٠م بين العاملات في النشاط الاقتصادي وهي نسبة متدنية جدا وظلت النسبة الباقية من الإناث متفرغات للأعمال المنزلية (اي ربات بيوت) ونسبة قدرها ٥ر٢٠٪ مازلن في التعليم، وهناك فرقاً معنوياً بين نسبة المواطنات وغير المواطنات داخل قوة العمل، حيث وصلت نسبة غير المواطنات داخل قوة العمل إلى ٤ر٢٤٪، زادت إلى ٣ر٣٥٪ ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، ويمكننا ان نلاحظ ذلك من الجدول رقم (١).

ولكن ما هي انواع الانشطة الإقتصادية التي تمارسها الإناث؟

جدول رقم (١)

توزيع القوة البشرية الوطنية من الإناث

(١٥ الى ٦٥) حسب موقعهن داخل أو خارج قوة العمل

الجنسية	السنة	داخل قوة العمل: مشتغلون	داخل قوة العمل: متعطلون	داخل قوة العمل: جملة قوة العمل	خارج قوة العمل: متفرغات للأعمال المنزلية	خارج قوة العمل: طالبات	خارج قوة العمل: جملة خارج قوة العمل	مجموع القوة البشرية الاناث
مواطنات	١٩٨٠	١٨٢٤	٥٢	١٨٧٦	٥٤١٠٣	٧٩٤٨	١٥٠٢٦	٧٢٩٢٦
٪				٢ر٩٧٪			١ر٢٩٪	١٠٠ر٠
مواطنات	١٩٨٥	٣٨٠٤	١٤٣	٣٩٧٧	٥٦٤٩٩	٧١٩٥١	٨٣٤٥٠	٧٨٤٤٧
٪				٦ر٤٪			٤ر٩٥٪	١٠٠ر٠
غيرمواطنات	١٩٨٠	٢٥٥١٣	٨٧٨	٢٦٣٩١	٧٦٨٨٠	٤٧٦٧	٨١٦٤٧	١٠٨٠٣٨
٪				٤ر٢٤٪			٦ر٧٥٪	١٠٠ر٠
غيرمواطنات	١٩٨٥	٦٠٢٢٢	١١٩٦	٦١٤١٨	١٠٢٧١٠	٩٨٠٥	١١٢٥١٥	١٧٣٩٣٣
٪				٣ر٣٥٪			٧ر٦٤٪	١٠٠ر٠
جملة الاناث	١٩٨٠	٢٧٣٣٧	٩٣٠	٢٨٢٦٧	١٣٠٩٨٣	١٣٧١٥	١٤٣٦٩٨	١٧١٩٦٥
٪				٤ر١٦٪			٦ر٨٣٪	١٠٠ر٠
جملة الاناث	١٩٨٥	٦٤٠٧١	١٣٦٩	٦٥٤١٥	١٦٨٢٠٩	٢٧٧٥٦	١٩٥٩٦٥	٢٦١٣٨٠
٪	١٩٨٥			٢ر٢٥٪			٧٥٪	١٠٠ر٠

المصدر:وزارة التخطيط دولة الإمارات العربية المتحدة-المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٢.

النشاط الاقتصادي للإناث : -

من الملاحظ أن الأنشطة الاقتصادية في مجتمع الامارات تتنوع وتختلف، بسبب التغييرات الاقتصادية والإجتماعية التي سبقت الاشارة اليها، وتختلف المساهمة في تلك الانشطة حسب المستوى التعليمي والتركيبة العمرية والحالة المهنية للأفراد، هذا وتتضح قطاعات الانشطة الاقتصادية التي تساهم فيها المرأة من الجدول رقم (٢)، إذ يلاحظ أن الاناث

يعملن في جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبا، ولكن بنسب متفاوته اقلها في قطاع الزراعة، حيث بلغ عددهن ٢٣ زاد الى ٣٨ ثم الى ٤٨ أنثى في السنوات ٨٠، ٨٥، ١٩٩٠ على التوالي، كما تتركز اعلى نسبة منهن في قطاع خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية حيث تصل نسبة العاملات في هذا القطاع ٧٦٪ زادت الى ٨٤٪ ثم ٨٨٪ في السنوات ٨٠، ٨٥، ١٩٩٠ على التوالي، وهذه النسبة بين الإناث المواطنات أعلى من مثيلاتها الخاصة بغير المواطنات حيث تصل الى ٩٤٪ مقابل ٨٨٪ على التوالي.

أما باقي الإناث فتتوزع على الأنشطة الأخرى، تبلغ ٢٪في قطاع الصناعة والكهرباء، كما تبلغ ١٠٪ قطاع خدمات البيئه الأساسية (التشييد - النقل- المواصلات - التجارة - البنوك والتمويل) ويلاحظ أن هناك تركيزا شديدا، بين الإناث في قطاع الخدمات، يأتي من قبل المواطنات بسبب عدم القدرة على مواجهة التحديث، إما بسبب العادات والتقاليد التي تفضل عدم الاختلاط بين الجنسين، أو بسبب عدم القدره على مواجهة متطلبات التحديث نفسه، ومن ثم يتجهن الى ممارسة الأنشطة الحكومية التقليدية التي لا تحتاج الى مهارات عالية . أما زيادة نسبة الإناث الوافدات في قطاع الخدمات فتأتي لأن عدد كبيرا منهن يعملن في قطاع الخدمات العائليه كمربيات وخادمات لدى الأسر الخاصة .

جدول رقم (٢)

توزيع قوة العمل الإناث على القطاع الحكومي والخاص

في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥م - ١٩٩٠م

القطاع	مواطنات			غير مواطنات			الجملة		
السنوات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
حكومة او قطاع عام	٨٦ر٢	٩١ر٤	٩٤ر١	٤٥ر٠	٢٦ر٩	٥٦ر	٤٧ر٧	٣٠ر٩	٢١ر٤
منشآت خاصة	٤ر٢	٥ر٢	٥ر٠	٣٦ر٣	١٩ر٣	١٤ر٩	٤٢ر٨	٥٨ر	١٩ر٢
بدون منشأة	٩ر٣	٣ر٠	٠ر٩	٢٨ر٧	٥٣ر٨	٦٨ر٦	٣٧ر٥	٥٠ر٦	٦٤ر٩
الجملة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
قوة العمل (الإناث)	١٨٣٥	٣٨٨٥	٨٧٩٨	٢٦٠٦٣	٦٠٩٦٧	١٣١٨٢٤	٢٧٨٥٨	٦٤٨٥٢	١٤٠٦٢٢

المصدر: وزارة التخطيط دولة الإمارات العربية المتحدة المجموعة الإحصائية ١٩٩٢ .

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢) أن الإناث ينتشرن في جميع قطاعات العمل الحكومية وغير الحكومية ونستخلص من هذا الجدول بالنسبة لمجموع قوة العمل أن الغالبية تعمل في قطاع الخدمات بدون منشأة وأن نسبة العاملات منهن في هذا القطاع في زيادة مستمرة حيث زادت من ٣٧ر٢٪ الى ٥٠ر٦٪ ثم الى ٦٤ر٤٪ خلال السنوات ٨٠، ٨٥، ١٩٩٠ على التوالي، تليها

نسبة المشتغلات في قطاع الحكومة والقطاع الخاص والتي شهدت انخفاضا معاكسا من ٧ر٤٧٪ الى ٩ر٣٠٪ ثم الى ٤ر٢١٪ خلال نفس الفترة، كما انخفضت كذلك نسبة العاملات في القطاع الخاص من ٨ر٢٤٪ الى ٢ر١٤٪ ،وهذا الانخفاض في النسبة، لا يعني بالضرورة انخفاضا في حجم قوة العمل من الإناث في هذا القطاع أو ذاك، وإنما هو انخفاض نسبي صاحب الزيادة الكبيرة في قوة العمل، ومن ثم فهو تغيير في هيكل توزيع الإناث على قطاعات العمل، أما حجم قوة العمل فقد شهد زيادة كبيرة خلال السنوات العشر السابقة ، نلاحظ ايضا من الجدول وجود اختلاف في هيكل توزيع الإناث المواطنات عن مثيله الخاص بغير المواطنات حيث نجد أن الغالبية العظمى من الإناث المواطنات يعملن في القطاع الحكومي وأن نسبة العاملات منهن في هذا القطاع قد زاد من ٢ر٨٦٪ الى ١ر٩٤٪ وأن نسبة قدرها من ٣ر٤٪ الى ٠ر٥٪ تعمل في المنشآت الخاصة وأن نسبة قليلة جدا تعمل بدون منشآت.

إن الجداول السابقة أوضحت لنا مساهمة القوة العاملة النسائية في قوة العمل وتوزعها على القطاعات، وأوضحت كذلك مدى تواضع نسبة مساهمة الإناث المواطنات في قوة العمل، وذلك على الرغم من زيادة هذه النسبة الى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ وهذا أثر انخفاض نسبة المتعلمات، وتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تشجع انخراط المرأة في سوق العمل مما أدى الى تواجدها بنسبة ٤ر١١٪ فقط من جملة قوة العمل البالغة ٧٨٢٨٢ في عام ١٩٩٠م . (٣)

على الرغم من تلك المساهمة المتواضعة، فإن هذه الزيادة في حد ذاتها توضح أن الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة والعناية والاهتمام الكبيرين واعتقاد القيادات السياسية في الامارات العربية المتحدة الراسخ بضرورة تنمية الموارد البشرية ورفع مستواها العلمي والفني وإتاحة الفرصة أمام الأجيال الجديده من النكور والإناث للوصول الى أعلى مستويات التعليم والتدريب، كل هذه الجهود سوف توفر المناخ اللازم وتفتح الأبواب على مصراعيها بصورة أكبر امام المرأة للإنخراط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من المشاركة في وضع وتحديد البنى والهياكل الاقتصادية والسياسات في عملية الانتاج ذاتها .

وما يؤكد هذه الجهود تطور ميزانية التنمية خلال الأعوام ١٩٨٥م حتى ١٩٨٩ وكذلك في التسعينات كما سبق أن أوضحنا في الجزء السابق من هذه الدراسة، فقد وصلت هذه الميزانية الى ٤٩٠٤ مليون درهم في عام ١٩٨٩ موزعه على القطاعات التالية : الادارة العامة والدفاع، التعليم، الصحة ، كما يلاحظ كذلك مساهمة لا باس بها من جانب المرأة في عديد من

الأعمال المهنية، ويأتي على رأسها مهن الطب والتدريس والهندسة، وشكلت نسبتين حوالي ٢٤٪ من جملة العاملين عام ١٩٨٨م ثم ٩ر٤٥٪ عام ١٩٧٥م وانخفضت الى حوالي ٨ر٤٠٪ عام ١٩٨٠م .

كما يلاحظ ان عدداً قليلاً يمثل نسبة ٢٪ منهن، يشغلن مهناً من مواقع إتخاذ القرار، في فئة المديرين ومديري الأعمال، وهذه النسبة ارتفعت من ١٪ الى ٢٪ خلال السنوات العشر السابقة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ كما يلاحظ أيضا تركز الموظفات والعاملات في هذا القطاع العام - في الوزارات الاتحادية بنسبة ١١٪ من مجموع الموظفين في القطاع، كما تتركز ايضا المرأة العاملة في الوظائف المهنية، والفنية والتي زادت من ٥٠٪ في ١٩٨٠م الى حوالي ٨٠٪ في سنة ١٩٩٠م أما العاملات المواطنات في الدولة فتصل نسبتهن الى ٤ر١١٪ فقط وعددهن ١٠٠٤٩ المرأة، ويتركزن في مجال الخدمات العامة، اذ تشكل نسبة العاملات ٥ر٨٩٪ من إجمالي الإناث المواطنات العاملات، أما الإناث العاملات غير المواطنات فتصل نسبتهن الى ٨ر٧٨٪ من إجمالي العاملات غير المواطنات يليه قطاع البنوك بنسبة ٦٣ ثم قطاع التجارة بنسبة ٩ر٤٪ ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة ٤ر٣٪ .(٣)

جدول رقم (٣)

يوضح قوة العمل النسائية حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي

السنوات	مواطنات			غير مواطنات			الجملة		
النشاط الاقتصادي	١٩٨٠ ٪	١٩٨٥ ٪	١٩٩٠ ٪	١٩٨٠ ٪	١٩٨٥ ٪	١٩٩٠ ٪	١٩٨٠ ٪	١٩٨٥ ٪	١٩٩٠ ٪
الزراعة والصيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصناعة التحويلية	٢ر٠	٢ر٠	٣ر٠	٤ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٣ر٠	٢ر٠	٢ر٠
الكهرباء / الماء	٤ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٢١ر٠	١٤ر٠	١٠ر٠٠	٢١ر٠	١٤٠	١٠ر٠
خدمات البيئة الاساسية									
خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	٩٤ر٠	٩٤ر٠	٩٤ر٠	٧٥ر٠	٨٤ر٠	٨٨ر٠	٧٦ر٠	٨٤ر٠	٨٨ر٠
الجملة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
قوة العمل	١٨٣٥	٣٨٨٥	٨٧٦٨	٢٦٠٣٣	٦٩٦٧	١٣١٨٢٤	٢٧٨٥٨	٤٨٥٢	١٤٠٦٢٢

المصدر : وزارة التخطيط دولة الإمارات العربية المتحدة المجموعة الإحصائية ١٩٩٢ .

مشاركة المرأة في اعمال الشرطة والأمن العام : -

تشارك المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة في أعمال الشرطة والأمن العام وتعتبر الشرطة النسائية من أهم تنظيمات وزارة الداخلية في الدولة، كما أنها تمارس اعمالها في

مجالات الأمن التي تخص المرأة .

وتتدرج المرأة في وظائف الشرطة وتصل الى رتب عسكرية متقدمة والجدول التالي يبين عدد ورتب النساء في هذا المجال للعام ١٩٩٣م .

جدول رقم (٤)

توزيع الشرطة النسائية حسب الرتبة العسكرية

الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد
رائد	١	مساعد أول	٥	عريف	٤٧
نقيب	٧	مساعد	٦	شرطي أول	٧٢
ملازم أول	٩	رقيب أول	١٣	شرطي	٦٧
ملازم	١٢	رقيب	٨٤	المجموع	٣٢٣

المصدر : وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة التقرير السنوي ١٩٩٣ .

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة في ممارستها لعملها في مجال الشرطة ـ قد وفرت لها كل المعوقات التي تساعدها على أداء دورها بكفاءة، فهي تجد الأمن والحماية وجهات الشكوى التي يمكن اللجوء اليها عند الحاجة، بالإضافة الى حرية اختيار المرأة للجنس التي ترغب في التعامل معه لوجود التفاهم المشترك خاصة في بعض الأمور الحساسة الخاصة بالنساء .(٢٨)

بناء على ما تقدم من عرض لمساهمة المرأة في مجتمع الامارات – في سوق العمل يمكننا أن نورد الحقائق التالية :ـ

- ان عمل المرأة يعد هامشيا وأن نسبة المساهمة تعد ضئيلة جدا بالقياس لجملة القوى العاملة الوطنية .

- ان عمل المرأة يدخل في الأعمال الوظيفية كالتدريس والطب وأعمال السكرتارية والأمن ويبعد عن القطاعات الانتاجية.

- ان حجم النساء العاملات لا يتناسب مع عدد النساء القادرات على العمل (١٥ سنه فاكثر) .

- إن هناك مجموعة من العقبات تواجه المرأة في أدائها لمهامها أو عند الإرتقاء الى وظائف ذات مسؤولية في المجتمع من بينها إن كثيرات منهن لسن في المستوى الثقافي المطلوب ولم يحصلن على التدريب الكافي المستمر ويكتفين بما وصلن اليه من تعليم يضاف الى ذلك

الأوضاع التقليدية التي تؤثر على العلاقة بين كل من الرجل والمرأة في المجتمع، وكذلك الأوضاع السائدة في الوسط العائلي والتي تجعل دور المرأة يقتصر على ممارسة مسئوليتها كام ومعلمة لأولادها.

الأدوار الأسرية والمشاركة الإجتماعية للمرأة الحضرية: -

استكمالاً لتقصي الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية بدولة الامارات، وبعد استعراض دورها في العمل الرسمي أو سوق العمل فإننا نتوجه بالدراسة للتعرف على الأدوار الأسرية والإجتماعية التي تنقسم الى الدور الاقتصادي أي المساهمة في اقتصاديات المنزل، وأدوار التنشئة الإجتماعية، والأعمال المنزلية ودور الارضاع الطبيعي للأبناء، فنجد أن الأم قد تقوم بجميع هذه الأدوار، وقد تقوم ببعضها، وقد تقوم بدور الاشراف عليها فقط وهذا ما يسود غالبا في الأسرة الاماراتية.

ولأن الأدوار الأسرية للمرأة لم تخضع لدراسات سابقه ومباشرة، فهذه واحدة من المشكلات التي تعانيها دراسات المرأة في العالم كله، وفي المجتمع العربي بشكل خاص، وفي مجتمع الدراسة (دولة الإمارات) نعاني من غياب الدراسات المهتمة بالمرأة وأدوارها الأسرية ويكاد يكون التركيز على الأدوار الرسمية التي تلعبها المرأة في سوق العمل، وقد دعت دراسات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة الى الإهتمام بهذا الدور ومحاولة التركيز عليه في الإستمارات التي توجه لقطاعات النساء خاصة من فئة ربات البيوت.

لقد جرت مجموعة من الدراسات لدولة الامارات اهتمت بقضايا متعددة عن المرأة العاملة، ولكن ندرت الدراسات الخاصة بالمرأة، ربة المنزل، أو المرأة التي تجمع بين الدورين كموظفة أو عاملة ومديرة للمنزل كذلك.

من نتائج هذه الدراسات سنحاول تقصي هذا البعد الجديد لدراستنا لنستوفي كافة الأدوار التي تقوم أو تساهم بها المرأة في الامارات، ومن احدث هذه الدراسات(١) الميدانية دراسة وزارة العمل التي اجريت بهدف التعرف على الأوضاع المعيشية للأسر التي تستخدم خدماً، التعرف على الأدوار التي يقوم بها الخدم بداخل الأسرة بجانب مجموعة أخرى من الاهداف أهمها التعرف على العلاقة بين عمل المرأة وعمل الخدم. وما يهمنا من هذه الدراسة ان نخرج بمؤشرات لدواعي استخدام الخدم، والتبدل والتغير الذي يحدث في ادوار جميع افراد الاسره وليس الأم فقط ان وجود الخدم من فئات (المربيات، والسائقين، والمزارعين، والخدم) بالضرورة يؤدي الى هذا التحول في الادوار ولكن كيف يتم هذا التحول؟

إذا اخذنا في الاعتبار ان عدد الأسر المواطنه في الدولة يكاد يبلغ ٨٠) الف اسره، فإن عدد الخدم قد وصل الى ما يقرب من (١٤٦٤٠٠) خادم وخادمه لدى الأسر المواطنه فقط.

وتشير الإحصاءات إلى إن عدد تاشيرات الخدم تبلغ ما يقرب من (٦٥ الف تاشيره سنوياً. اي ان اعداد الخدم في تزايد مستمر. وإن جلب الخدم من الإناث، وهم من الجنسيات السيرلانكية والفلبينية والهندية، ويقومون بالخدمة المنزليه والطبخ وقيادة السيارات، واظهرت نتائج تلك الدراسه الى ان هناك استقرارا في عمل بعض الخدم لدى الأسر، اذ ان هناك خدما بلغت سنوات خدمتهم لدى الأسره ما يزيد على عشر سنوات. وهذا مؤشر على أن العلاقة قد تعمقت بين الخدم وأفراد الأسره لاسيما الصغار منهم جراء المعايشة الطويلة. (اذ انتقلت العلاقة بين الخادمه والطفل من علاقة الخادمة إلى علاقة العاطفه والارتباط النفسي)، ومثل هذه العلاقة تتم على حساب علاقة الطفل بامه حيث ان فترة بقاء الطفل مع الخادمه تفوق المدة التي يقضيها مع الأم، والآخرين من افراد الاسره .(٢٩)

فماذا تعني كل تلك الحقائق الواقعية؟ انها ببساطه تعني اختلال الأدوار الأسريه ليست الخاصة بالمراة فقط بل ادوار الرجل سواء كان الزوج أو الاب وكذلك ادوار الأبناء،مما يؤكد حقيقة أن الكثافة العالية للعمالة بداخل الأسرة الإماراتية أدى إلى الإخلال في بنية هذه الأسر والتغير الشامل في الأدوار الأسرية للمراة والرجل على السواء.

وتخرج دراسة أخرى بنتيجة مؤداها :-

ان هامشية دور المراة في التنمية في مجتمع الامارات تعدى مجالات سوق العمل الرسمي، ووصل الى دورها الاسري كذلك، لقد فرضت التحولات الاقتصادية بدولة الامارات سلوكيات جديدة بالنسبة للمراة، فالنقله السريعه من الدخول المحدودة التي لا تكاد تفي باحتياجات الاسرة، الى مداخيل مرتفعة.. ادت بالمراة الى أن تتجه نحو البذخ الاستهلاكي في شتى المجالات من حيث المأكل والملبس واقتناء الحلي وتشغيل الخدم، كل ذلك اسهم وبشكل فعال الى أن ينعكس دور المراة من عنصر مساهم في التنمية الى عنصر هامشي فيها، ان المراة لم تتخل عن دورها في العمل خارج المنزل، بل تخلت عنه طواعيه داخل المنزل للخادمه او المربية ومثل هذا السلوك الاجتماعي افقدها الكثير من مكانتها الاجتماعية (٣٠)

وفي دراسة ميدانية أجريت حول "موضوع الوعي الاجتماعي (٣١) ودور المراة في التنمية في دولة الإمارات، كان من بين استجابات المبحوثات في هذه الدراسة ما جاء فيه أن التعليم له اهمية كبيرة في انجاح الحياه الاسرية والمشاركة في القرارات الاسريه، ولكن من حيث

درجة الموافقة على هذا الراي تحفظ الرجال "من العينة"، ولكن النساء يرين ان لتعليم المراة اثاراً ايجابية على كل من المراة والرجل والاسره والمجتمع فالمراة المتعلمة تشارك زوجها وتتعاون معه في تنظيم الانفاق على الأسرة وفي تربية الابناء وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ المجتمع وثقافته، ومع استراتيجية الدولة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية".

وهناك اتجاهات متعدده نحو عمل المراة، ودورها الاسري وكثير من الباحثين من ربط بين صفة الاداء في الدور الاسري للمراة بعمل المراة، ودراسات اخرى اثبتت عدم صحة هذه النتيجة.

إذ رات دراسة "خلفان مصبح" حول مساهمة المراة في سوق العمل ان العينة التي أخذ رايها في عمل المراة ٣٥٪ منهم وجدوا ان اثر العمل على الابناء مفيد، في حين رات نسبة ١٤٪ ان اثر العمل ضار على الابناء، اما ٥١٪ من العينة فقد رات انه لا يوجد أثر بالنسبة لعمل المراة على الابناء (٣)

أما مصاحبات تخلى المراة والرجل عن ادوارهما الاسرية، وتركها لعمال المنازل والمربيات فهي كثيرة، ففي دراسة سابقة للباحثة (٣) حول آثار العمالة الوافدة على مجتمع الإمارات جاءت بعض النتائج مؤكدة إختلال العلاقة بين الأم والأطفال، نتيجة تواجد خدم وعمال المنازل، وأهم هذه النتائج ما يلي:

- تضعف علاقة الطفل بامه ٩١.٤٪.
- تضعف اكتساب الطفل للغة العربية ٨٩.٥٪.
- تكسب الطفل لغتها ٧٧.١٪
- تغرس في الطفل قيمها وعاداتها ٧٢.٣٪
- تسبب إضطرابات في جو الاسرة ٧٦.٣٪
- سلب الأسرة فضيلة الاعتماد على النفس ٨٤.٨٪
- إدخال قيم وعادات غريبة على الأسرة ٧١.٤٪
- خلق إضطرابات في جو الأسرة ٦٦.٧٪
- الحد من إستخدام اللغة العربية في إطار الأسرة ٦٢.٩٪
- إفقاد أعضاء الأسره وجود تعاون متبادل بينهم ٥٩.١ ٪.

المشاركة والأدوار الثقافية والمجتمعية :

يمكن القول بأن إنخراط النساء الحضريات في التنظيمات الثقافية والإجتماعية يعد في حد ذاته دوراً ثقافياً وإجتماعياً هاماً بالنسبة له، إذ تمنح النساء فرصة مناسبة للحصول على مكاسب متعددة، أولها اكتساب الخبرة في مجال المشاركة واكتساب القدره على إدارة الأعمال، وقيادة التنظيمات، وتحقيق النجاح، ومن ثم إثبات الذات وفرص الانطباع بأن المشاركة والمساواة وضع طبيعي بين الرجل والمراة، كما يعطي للأجيال الجديدة القدرة على تفهم ما هية المشاركة في مجالات الحياة المختلفة

من المعروف أن هناك في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً لحركة تعاونية نفعية وخيرية، تبرز في أشكال الجمعيات القائمة حالياً، وقد قمنا بدراسة لهذه الجمعيات فاتضح لنا أن العمل المهني هو الذي أدى إلى زيادة الجمعيات المهنية والنفعية، كما لاحظنا أن عدد الجمعيات بلغ الآن ٩١ جمعية بانواع مختلفة، فهناك الجمعيات غير الحكومية، والحكومية والجمعيات التي تمثل الجاليات الأجنبية، والجمعيات ذات الأهداف الدينية والخدمية والمهنية والتعاونية، وكذلك جمعيات الوعي العام والجمعيات ذات الأهداف البحثية كجمعية الدراسات الانسانية.

جدول رقم (٥)

الإنجازات الأساسية للمؤسسة

الإنجـــازات	العدد	النسبة المئوية
١ ـ نشر الوعي الثقافي	٢٤	٤٦٪
٢ ـ المشاركة في المناسبات الوطنية والمهرجانات	١٠	١٩٪
٣ ـ تنمية المواهب	٩	١٧٪
٤ ـ مراكز صيفية للشباب	١	٢٪
٥ ـ تحفيظ القرآن	٥	١٠٪
٦ ـ دورات رياضية	٥	١٠٪
٧ ـ مراكز محو الأمية	٦	١٢٪
٨ ـ مراكز تعليم الأطفال	٣	٦٪
٩ ـ نشر الوعي المهني	٤	٨٪
١٠ ـ نشرات دورية وبحوث علمية	٣	٦٪
١١ ـ الدفاع عن حقوق الأعضاء	٢	٤٪
١٢ ـ دورات متخصصة	٢	٤٪
١٣ ـ إحياء حفلات الزواج	٤	٨٪
١٤ ـ صرف الزكاه والمعونات للمستحقين	٢	٤٪
١٥ ـ المساعدة في النكبات والكوارث	٩	١٧٪
١٦ ـ جمع شمل ابناء الجالية وتعاونهم	٣	٦٪
١٧ ـ إقامة أسواق خيرية	٤	٨٪
١٨ ـ إقامة مؤتمرات عالمية	٢	٤٪
١٩ ـ رعاية المعوقين	٣	٦٪
٢٠ ـ نشر الوعي الصحي	٢	٤٪
٢١ ـ تاهيل الشباب	١	٢٪
٢٢ ـ كفالة الايتام	١	٢٪
المجموع	١٠٥	١٠٠

المصدر : Mouza Ghubash, Non Governmental Organization in the United Arab Emirates, UNDP, 1994

تقدم هذه المنظمات ٢٢ نوعا من الانجازات الأساسية. كما يتضح من الجدول رقم (٥) إذ يحتل «نشر الوعي الثقافي» المرتبة الاولى بين هذه الانجازات وقد تحقق ذلك في ٢٤ مؤسسة تمثل ٤٦٪ كما مثلت «المشاركة في المناسبات الوطنية والمهرجانات العنصر الثاني من الانجازات الاساسية حيث كان من أهم انجازات ١٠ مؤسسات تمثل نسبة قدرها ١٩٪ ويأتي عنصرا «تنمية المواهب» و «المساعدات في النكبات والكوارث بعد ذلك حيث كان كل واحد من هذين العنصرين من اهم انجازات ٩ مؤسسات.

تتعدد بعد ذلك الانجازات الأساسية لهذه الجمعيات مما يعطي انطباعاً عن تعدد النشاط في الجمعية الواحدة والانجاز الواحد المشترك بين عدد من انواع الجميعات.

جدول رقم (٦)

العقبات التي تعترض تحقيق الهدف

نوع المعوقات	العدد	النسبة المئوية
١ ـ معوقات مالية	٢٨	٤٥٪
٢ ـ قلة المتطوعين	١٣	٢٣٪
٣ ـ عدم توفر المقر او ضيق المقر الخاص بالنشاط	٦	١٠٪
٤ ـ عدم توفر الوعي الكافي باهمية جميعات النفع العام	٥	٨٪
٥ ـ عدم مساهمة الجانب الحكومي في عمليات التوعية الجماهيرية	٢	٤٪
٦ ـ عدم كفاية المنشآت اللازمة للانشطة المختلفة	١	٢٪
٧ ـ قلة الأموال المخصصة للمصاريف الادارية	١	٢٪
٨ ـ غياب التشريعات	١	٢٪
٩ ـ عدم وجود قضاة متخصصين	١	٢٪
١٠ ـ ارتفاع الايجارات	١	٢٪
المجموع	٥٩	١٠٠

المصدر : Mousa Ghubash, Non Governmental Organization in the United Arab Emirates, UNDP, 1994

وقد كشفت الدراسة أن مثل هذه الجمعيات تقوم ببعض الانشطة المتعددة ومن بينها انشطة ثقافية، وتعلم كبار، وتوظيف، وتعليم حرف يدوية، وتقديم بعض المساعدات القانونية. إلا ان هذه الانشطة لا تتفق مع حجم هذه الجمعيات أو مع الهدف المنشود من وراء جهود هذه الجمعيات عامة، وأهداف التنمية خاصة. ولعل هذا يرجع الى وجود عديد من العقبات التي توصلت الدراسة إليها، والتي وصلت حسب يوضح الجدول رقم (٦) إلى عشر معوقات أهمها : المعوقات المالية (٤٥٪) وقلة المتطوعين (٢٣٪)، عدم توفر أو ضيق المقر الخاص بالنشاط (١٠٪)، عدم توفر الوعي العام باهمية جمعيات النفع العام (٨٪) وعدم توفر مساهمة الجانب الحكومي في عملية التوعية الجماهيرية (٤٪). (٣١)

أما بالنسبة للجمعيات النسائية فهي الأكثر نشاطاً وعدداً من بين تلك الجمعيات وتقوم بادوار تنمية وتطوير المرأة، والمساهمة في حل مشكلاتها الأسرية والمادية والتعليمية. وفي

دراسة خصصت للبحث عن مساهمة المرأة في هذه الجمعيات وجدنا العديد من المفارقات في تأدية هذه الأدوار، إذ طرحت النساء التي طبقت عليهن تلك الدراسة.. ما يلي :-

أن هناك ضعفاً في الجهود التي تبذلها الجمعيات للاحتفاظ بإستمرارية المرأة المواطنة في المشاركة في العضوية، في هذه الجمعيات، وإنه قد تعتقد الجمعيات النسائية بأنها تبذل جهوداً كبيرة في تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج التي تجذب المواطنات للمشاركة، ولكن من الواضح ان هذه الجهود في حاجة الى التدعيم والتطوير خاصة وان النتائج اشارت الى اتخاذ العضوات موقف التزوف والإبتعاد عن هذا النوع. (٣٠)

كشفت النتائج كذلك عن اهمية بعض المؤشرات التي قد ترتبط بعزوف المواطنات عن المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي، يأتي على رأس هذه المؤشرات ظهور مفهوم خاطئ عن دور الجمعيات النسائية بالنسبة للمرأة في المجتمع، فالغالبية العظمى من المبحوثات يعتبرن أن هذه الجمعيات وجدت لخدمة المرأة وليس العكس، بمعنى ان دورهن يقتصر على تلقي الخدمات والانشطة المقدمة، فعلى الجمعية ان تفكر وتخطط وتنفذ وتقوم بكل العمل، والمرأة اذن هي الطرف السلبي في هذه العلاقة التي يفترض أن تكون علاقة تفاعلية ذات إتجاهين يتبادلان التأثير والتاثر لصالح المرأة في النهاية.

وعلى اية حال، تعكس نتائج الدراستين موقفا سلبيا عن المشاركة الفعلية للمرأة الحضرية في الجمعيات، وفي العمل التطوعي وهذا يدل بوضوح على تقاعس الادوار النسائية في مجالات مجتمعية أخرى، إلى جانب المجالات التي أشرنا إليها بما فيها الأدوار المنزلية.

المرأة الريفية وادوارها الأسرية والمجتمعية:-

تكتمل جوانب هذه الدراسة بإلقاء بعض الضوء على الأدوار المتاحة للمرأة الريفية للمساهمة في عملية التنمية في مجتمع الإمارات، بإعتبار أن نساء الريف يشكلن قطاعاً كبيراً بدولة الإمارات إذ يصل عددهن (١٠٢٠٠٠) إمرأة، وبالتالي نتوقع أن يكون لهن مشاركة كبيرة على مستوى التنمية في المناطق الريفية لهذه الدولة.

ففي دراسة حديثة عن أثر التكنولوجيا على تغيير أدوار المرأة الريفية وجدنا نتائج لا تختلف كثيراً عن تلك النتائج التي استعرضناها لأدوار المرأة الحضرية، فدور المرأة الريفية الزراعي والإنتاجي ضئيل جداً، وكذلك الحال بالنسبة لأدوارها الأسرية والمجتمعية. (٣١)

والواقع أن هذا الدور يختلف حسب مراحل التطور التي شهدها مجتمع الإمارات، إذ توضح البيانات أن هناك فارقاً هائلاً بين ما تقوم به مفردات العينة من دور في طهي وإعداد الطعام، وبين الأشخاص المساعدين في أداء هذا الدور. فكما توضح البيانات، فإن نسبة ٩ر٧٦٪ أوضحن أن الزوجة كانت هي المسؤولة، بينما أوضحت نسبة ٦ر٩٪ أن أحد أعضاء الأسرة كن مسؤولات ، أما الحماة (٤ر٢٪) أو إحدى البنات في الأسرة (نسبة ٢ر٧٪). (٣)

وإذا كانت السيدات ، بعضهن أو معظمهن ، مسؤولات عن إعداد الطعام ، كما أوضحنا من قبل، فهل يؤدين أعمالاً أخرى؟ هل يقمن بترتيب المنزل والعناية به؟ الإجابة على هذا بالنفي القاطع ، فإن نسبة الإجابات التي حصلنا عليها توضح أن ٨ر١٦٪ من أفراد العينة أشرن إلى أن الخادمات يقمن بهذه المهمة ، بينما أوضحت نسبة ٨ر٤٪ إن هذه مسؤولية احدى بنات الأسرة ، بينما أوضحت نسب ضئيلة أن الزوجات (٥ر٠٪) وكذلك الحموات (٥ر٠٪) مسؤولات عن تلك المهمة .. وهنا نلاحظ التغيير الواضح في هذا الدور الأسري أو المنزلي ، حيث كان من أهم أدوار المرأة الأسرية وقد تحول اليوم إلى الخادمات أو المساعدات ، وهذه ظاهرة يشترك فيها المجتمع الريفي مع المجتمع الحضري حيث ناقشت العديد من الدراسات هذه القضية.

من أهم المؤشرات الدالة على تغير مكانة المرأة في مجتمع ما ، لدى مشاركتها في الأنشطة المختلفة ، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية ، وتعد هذه المشاركة - في نفس الوقت - إنعكاساً لمستوى المرأة التعليمي، وزيادة وعيها وتأكيداً لأدوارها الرسمية في المجتمع الذي تنتمي اليه ، ولقد توجهنا بسؤال أفراد العينة في مجتمعات الدراسة عن مدى مشاركتهن في الجمعيات المتاحة، فجاءت إجابتهن أن ١٦٪ منهن يشاركن في جمعية القرية، بينما لا تشاركن نسبة تصل إلى أكثر من ٥ر٥١٪ في هذه الجمعية ، في الوقت نفسه ، أدلت ٦ر١١٪ من أفراد العينة أنهن لا يعرفن شيئا عن تلك الجمعية ، وبالتالي فإن مشاركتهن معدومة تماما. (٣)

أيا كانت نسبة المشاركات في الجمعيات ضئيلة أو كبيرة ، فان الحقيقة التي لا جدال حولها هو أن معظم هذه الجمعيات تقدم العديد من الأنشطة ، وتوضح البيانات أنواع الأنشطة التي تقدمها الجمعيات في القرى المدروسة ، فقد أعلنت نسبة ٩ر١٣٪ من أفراد العينة أن الجمعيات تقدم أنشطة للمرأة، بينما أوضحت نسبة ٧٪ منهن أنها تقدم نشاطاً خيرياً ، ونسبة ٥ر١٪ أوضحت أنها تقدم نشاطاً ثقافياً ، ونسبة ٦ر١٪ أوضحت أنها تقدم نشاطاً اقتصادياً ، أما نسبة قليلة منهن (٢ر٠٪) أوضحت أنها تقدم نشاطاً سياسياً ، بينما أكدت نسبة ٣ر١٢٪ أن هناك أنشطة أخرى لكنهن لم يحددن نوعيتها.

تبدأ أدوار المرأة الريفية التي تتجه الدراسة للتعرف عليها بالأدوار الأسرية، وأهم هذه الأدوار تنظيم ميزانية الأسرة إذ اكتشفنا أن الأسرة الريفية أسرة أبوية، ولا زالت السلطة الأبوية تلعب دوراً كبيراً في تنظيم حياة هذه الأسرة وبرز ذلك من خلال الإستجابة على هذا السؤال الخاص بالميزانية حيث وافقت ٥١ر٤٪ من مفردات العينة على أن الزوج هو المسؤول عن الميزانية ، و ٣٣ر٩٪ أجبن بان الزوجة هي المسؤولة وهنا نعود لطبيعة التطور والتغير الذي واجهته الأسرة الإماراتية واستقرت بعد العديد من التحولات على أن الأسرة الإماراتية سواء كانت في الريف او الحضر هي من انواع متعددة ، فهناك (الأسرة المعيل) أي مسؤولة الإعالة تقع على الأب، و (الأسرة المساواتية) أي التي برزت فيها أدوار جديدة للمرأة منها مثلا القيام بتنظيم الميزانية ، واحيانا المساهمة في توفير هذه الميزانية.

أما قبل الزواج فكانت الأدوار تختلف فتنظيم ميزانية الأسرة كان يقع على عاتق الأب، وما يؤكد ذلك استجابة المبحوثات بنسبة ٧ر٧٦٪ وافقن على هذا الدور للأب، أما الأم فنسبة مساهمتها في هذا الدور كانت تصل إلى ٨ر١٤٪ ، ويؤكد ذلك طبيعة ونمط الأسرة الريفية بانها أسرة أبوية ، ويتجسد في هذه الأسرة كونها وحدة أولية اقتصادية واجتماعية.

أما عن مسؤولية شراء الأجهزة المنزلية وكافة احتياجات الأسرة، وجدنا أن هذا الدور يقوم به الزوج أيضا ، إذ أفادت بذلك نسبة ٨ر٧٦٪ من مفردات العينة ، أما الزوجة فقد تشارك في هذه المهمة المنزلية بنسبة ٩ر١٣٪ ، بالإضافة إلى مساهمة الأبناء في الشراء بنسبة ٧ر٤٪ ، وهنا تتاكد مرة أخرى أبوية الأسرة، وغياب أدوار المرأة الريفية ، وبالتالي فماذا فعلت التكنولوجيا في الأسرة الريفية؟ وأين هو التغيير؟ وعليه نستطيع التاكيد أن بعض وسائل التكنولوجيا عززت من النظرة التقليدية تجاه المرأة ، وأخضعتها لأدوار أكثر تقليدية.

إذا كان الأزواج يمارسون عملهم للحصول على دخل، كما أنهم مسؤولون عن ميزانية الأسرة ، فماذا تفعل الزوجات ؟ وما هي الأدوار التي يقمن بها ؟ توضح البيانات ، أن معظم السيدات يشاركن في أنشطة الأسرة اليومية ، إذ أجابت نسبة ٩ر٦٩٪ أفراد العينة أنهن مسؤولات عن إعداد الطعام ، وفي بعض الأحيان يساعدهن الطباخون ، وفي أحيان أخرى يؤدي الطباخون تلك المهمة (نسبة ٢٣٪) ، وفي حالات أخرى نادرة ، تقوم البنات بنسبة (١ر٢٪) ، بهذه المهمة ، كمعدات للطعام أو مساعدات في أعدادهن ، وهذه هي الأدوار التقليدية التي لم تستطع أدوات التحديث تغييرها بل عززت من استمراريتها.

وليس هناك جدال في ان تعدد الادوار قد يخلق نوعا من الصراع، لكن المسالة تنطوي على مدى الإستعداد لاداء هذه الأدوار، ويدعم هذا المساندة الحقيقية من قبل المجتمع بشتى الطرق، والذي ينبغي فيه على المؤسسات الرسمية ان تلعب دوراً هاما في تغيير الصور النمطية المتعلقة بالمراة، وعدم قدرتها على اداء هذه الادوار، فهذه من أهم الخطوات التي ستعطي للمراة دفعة قوية للمساهمة ليس فقط في الجمعيات العامة، بل وفي مجالات التنمية بشكل عام.

ذكرنا في بداية هذه الدراسة ان هناك معوقات حالت دون أن تساهم المراة مساهمة متساوية مع الرجل في التنمية بدولة الامارات فما هي هذه المعوقات؟ نجزم منذ البداية ان هذه المعوقات هي ايضا من نواتج وآثار ظهور النفط في مجتمع الامارات، فمثل ماكان لهذا النفط من أثر ايجابي، الا انه في تغييره للانساق الاجتماعية والثقافية وقف حائلاً دون التنمية المنشودة، ومما يوضح هذا:

تنافر دور الفرد مع موقعه التنظيمي وتغريب أدوار المراة في التنمية التنظيمية والادارية التي تطلبتها التنظيمات الرسمية كالوزارات والدوائر لتشغل المناصب فيها، حيث لم تكن بالكفاءة العلمية والتدريبية المطلوبة، وبالتالي سادت العلاقة القرابية والقبلية في مجالات التوظيف. ولقد دخلت المراة سوق العمل في هذه التنظيمات الرسمية الحديثه خاصة تلك التي بحاجة الى نساء متدربات على الأعمال التقنية والادارية والفنية والتربوية والصحية والعلاجية والقضائية والعلمية، وكان دخول المراة الاماراتية الى هذه القطاعات دون خبرة ودراية، وما كان لديها فقط هو الرغبة في العمل والاستعداد الفطري لاكتساب الخبرات، وبالتالي نجد ان غربة النظام الإقتصادي وعدم ملائمته للنظام الإجتماعي في دولة الإمارات ساهم في الوقت نفسه بخلق دوراً مغتربياً للمراة في عملية التنمية. في حين كان دورها نشطاً وفاعلاً في الحياة الإقتصادية والتجارية والزراعية والأسرية قبل ظهور البترول في مجتمع الامارات، وهذا التعطيل في ادوار المراة يعني تعويق نصف المجتمع عن المساهمة في التنمية الحديثة أي ان نصف التنمية الوطنية جمدت دور المراة ومسؤوليتها، فاصبح دورها هامشياً

ولعل التزاوج بين النظامين أي النظام الإقتصادي القديم، والنظام الحديث الذي انفتح بكل مجالاته على النظام الغربي ترك بصماته على أدوار المراة في التنمية فلم تكن انتاجيتها بالقدر المطلوب نظراً للصراع ما بين الثقافة التقليدية ومحدداتها بالنسبة للمراة والثقافة الحديثة، وعدم إتساق معاييرها مع النسق الثقافي التقليدي، ولم يستطع النسق الاقتصادي كذلك زحزحة النسق الاجتماعي فيما يخص دور المراة، ويخرجها من عاملة بالمنزل الى سوق العمل خارج

المنزل. ورغم اننا اشرنا الى أن عدد المنخرطات في سوق العمل قد وصل الى ٨٧٩٨ امرأة، بحسب ما جاء في جدول (٢). الا ان هذا العدد لا يمثل سوى ١١٪ من القوى العاملة المواطنة، وبالتالي لا يعكس مساهمة عالية في العمل بالنسبة للمرأة. فالأدوار المتاحة للمرأة في تنمية مجتمع الإمارات قد تكون عديدة ومتنوعة، ولكن مساهمة المرأة فيها تتراجع باستمرار، وتعيش المرأة الإماراتية حالة من الصراع بين الرغبة في تحقيق أدواراً عالية، وبين عدد من المعوقات الثقافية والإجتماعية التي تحول دون تحقيقها لادوارها، او تاكيدها لذاتها مما يؤثر في نهاية الأمر على مكتسباتها ووضعها على خريطة المكانة الإجتماعية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، فتعود لتعيش في دائرة الظل فيما عدا بعض الرائدات من فتيات ونساء الإمارات اللاتي استطعن المواءمة بين الحلم والواقع، بين الطموح ومصداقية التحقق.

الهوامش والمراجع:

١- Institute of Arab studies and Research, 1978, United Arab Emirates: A comprehensive survey

٢ - موزة غباش، دراسات في التراث الشعبي لمجتمع الإمارات، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع (برواق عوشة بنت حسين الثقافي) الطبعة الأولى ١٩٩٤ ص ٦٧ - ٦٨.

٣ - انظر المواد من ١٣ - ٢٠ من الدستور .

٤ - ٥ - معن خليل عمر، دور النفط في تعجيل وتعطيل التغير في مجتمع الخليج العربي، شؤون إجتماعية - جمعية الإجتماعيين، العدد الثامن والعشرون ص ١٥٢.

٦ - انظر معن خليل عمر ، المرجع السابق ص ١٥٠.

٧- تجدر الإشارة الى أننا لسنا بصدد العرض المفصل لتلك النظريات الكلاسيكية منها والمعاصرة، لأن المقام لا يتسع لذلك، خاصة وأن هناك اختلافات وتباينات بين الآراء النابعة من هذه النظريات والتي تعكسها وجهات نظر الرواد الممثلين لكل نظرية، ولذا نكتفي بعرض محاولتين للتصنيف، ثم نقدم مضامين هذه الاتجاهات وافتراضاتها الأساسية، ونحيل القارىء الى عديد من المراجع التي اهتمت بهذه الإتجاهات . لمزيد من التفاصيل حول هذه النظريات، ومضامينها، وروادها انظر ما يلي :-

- Peter Lengyel, Approaches to the science of the socio - econmic development, Unesco, paris, 1971

خاصة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

- Francois Perroux , A new concept of development, Groom Helm, London, 1992.

-A. H. Somjee , Development theory: critiques and explorations. Macmillan Academic and professional LTD, London, 1990

خاصة الفصل الأخير الذي يركز على النظريات الثقافية المرتبطة بعملية التنمية.

8- Smelser , N. "The Modernisation of Social Relation in : Weinner, M :Modernisation , The Dynamic of Growth. P.P. 119 - 133

9- Smeleser N. Op cit P.P. 119 - 133.

١٠- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية - دار المعارف، ١٩٨٥ م، ص١٩.

١١ - السيد الحسيني، المرجع السابق، ص ١٨.

١٢ - السيد الحسيني، مرجع سابق ص ١٢١.

١٣- ابرزنا اهمية هذا البعد في كتابنا «التراث الشعبي في مجتمع الإمارات، الطبعة الأولى، دار القراءة للجميع برواق عوشة بنت حسين الثقافي ، دبي، ١٩٩٤.

١٤- امير سالم، التنمية في مؤتمر السكان الدولي، مجلة حقوق الناس، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، القاهرة - العدد الأول ص. ٧.

١٥- المرجع السابق.

١٦- المرجع السابق.

١٧- Mouza Ghubash, Human Development Report 1994, United Arab Emirates, United Nations Development Programme Nov. 1993 p.p.7

١٨- Mouza Ghubash, Opcit p. 9

١٩- Mouza Ghubash Opcit p. 11

٢٠- Mouza Ghubash Opcit p. 15

٢١- Mouza Ghubash Opcit p. 18

٢٢- دولة الإمارات العربية المتحدة، مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لسنة ١٩٨١ ، ١٩٨٥، الموارد البشرية أساس التنمية ص ١.

٢٣- قارن في ذلك النشرة الإحصائية السنوية للتعليم، منطقة العين التعليمية قسم التخطيط والتقويم ١٩٩٢. وكذلك: Soffan, Linda, The women of the United Arab Emirates, Croom Helnn London 1980 p. 62.

٢٤- شمة محمد بن خالد، الرضا الوظيفي والمرأة العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة ص. ٧٥.

٢٥- شمة محمد بن خالد، المرجع السابق ص . ٧٧.

٢٦- شمة محمد بن خالد، ص . ٧٩.

٢٧- شمة محمد بن خالد، ص . ٩٣.

٢٨- المصدر: وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة التقرير السنوي ١٩٩٣.

٢٩- محمد عيسى السويدي ، عبدالله بوشهاب وطه حسين، خدم المنازل في الامارات، دراسة ميدانية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

٣٠- محمد عيسى السويدي، "مساهمة المرأة الاماراتية في سوق العمل" الاتحاد النسائي العام ابوظبي ١٩٩١ ص ٧.

٣١- اجلال اسماعيل حلمي، الوعي الاجتماعي ودور المرأة، شؤون اجتماعية، العدد ٣٥، ١٩٩٢.

٣٢- خلفان على مصبح، المرأة المواطنة العاملة في الحكومة الاتحادية (دراسة تحليلية)، ندوة مساهمة المرأة الاماراتية في سوق العمل، الاتحاد النسائي بالتعاون مع معهد التنمية الادارية ١٩٩١ ص ٣٣.

٣٣- موزة غباش، الهجرة الخارجية والتنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة، (دراسة لآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعمالة الأجنبية، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، (برواق عوشة بنت حسين الثقافي، دبي ١٩٨٥.)

٣٤ - المصدر Mouza Ghubash, Non Governmental Organization in the United Arab Emirates, UNDP. 1994

٣٥- د. محمد هويدي وآخرون، عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية بدولة الامارات العربية المتحدة، جمعية أم المؤمنين النسائية، الامارات العربية المتحدة، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

٣٦- موزة عبيد غباش، أثر التكنولوجيا الحديثة على أدوار المرأة الريفية بدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحت الطبع ١٩٩٥، (الفصل الثاني عشر) تمخضنا بدراسة عشر قرى من قرى الإمارات، وطبقنا استمارة من (١٠٥ سؤال) لعينة مكونة من ١١٠٠ إمرأة ريفية، وكانت الدراسة الأولى التي تتوجه إلى القطاع الريفي بدولة الإمارات.

٣٧- موزة عبيد غباش، المرجع السابق، ص. ٢٥٠.

٣٨- موزة عبيد غباش، المرجع السابق، ص. ٢٧٠